

استعمال وسائل منع الحمل من منظور الشريعة الإسلامية

محمد أحمد خلف الله نموذجاً

أ.د. حنان بنت محمد بن حسين جستنيه^(*)

• المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنَ وَحَقْدَةٍ وَرَزَقَكُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ أَفِيًا لِيُطِلَ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾^(١)، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين؛ حبيبنا ونبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

وبعد،،،

فالحياة من صنع الله الواحد، وقد سنَّ لهذا الصُّنع أسساً وضوابط ومقاييس، وبقدرته وحكمته خلق الإنسان وجعله خليفته في الأرض متوالداً متناسلاً وفق منهج حكيم، منتهى غايته: حفظ مصالح العباد في العاجل والآجل؛ الضرورية، فالحاجية، ثمَّ التحسينية، ليتوصل من خلال ذلك للحفاظ على الأصول الكلية الخمسة المتمثلة في: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

ولذلك كان من سنته الحكيمة: تشريعه للإنسان الزَّواج؛ إشباعاً لغرائزه، وصيانةً له ولنسله، فالحياة الزوجية وطلب الأولاد مما حُبب إليه الإسلام وحثَّ عليه، وقد جعل الله حصول الولد والبشارة به نعمةً عظيمة، قال تعالى على لسان خليله: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾^(٢).

(*) الأستاذة المساعدة بكلية الشريعة - قسم الشريعة - جامعة أم القرى.

(١) سورة النحل: ٧٢.

(٢) سورة الصافات: ١٠٠ - ١٠١.

والنصوص التي جعلت من النَّاسِل والتَّكَاثُر نعمة من نعم الله على خلقه كثيرة جداً، ومع ذلك فقد شاع استخدام وسائل منع الحمل بأنواعها؛ لأسباب وعوامل مختلفة، وكثر التساؤل عن حكم استخدام هذه الوسيلة وتلك.

ونظراً لأهمية الموضوع وارتباطه بالمحافظة على إحدى الكليات الخمس، وعلاقته باللجنة الأولى لبناء المجتمع المسلم، تناولت الدراسة هذه النازلة التي يكثر السؤال عن فروعها في هذا البحث الموسوم بـ: «استعمال وسائل منع الحمل من منظور الشريعة الإسلامية».

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

* المبحث الأول: التعريف بتنظيم النسل وتحديدده، وبيان حكمهما.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف تنظيم النسل وتحديدده.
- المطلب الثاني: الحكم الشرعي لتنظيم النسل.
- المطلب الثالث: الحكم الشرعي لتحديد النسل.

* المبحث الثاني: التعريف بوسائل منع الحمل الحديثة، والحكم الشرعي لاستخدامها.

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بوسائل منع الحمل الدائمة، والمؤقتة.
- المطلب الثاني: الحكم الشرعي لاستخدام وسائل منع الحمل.
- المطلب الثالث: ضوابط جواز استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة.

* الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

ويقوم منهجي في هذه الدراسة بدراسة المسائل بمنهجية علمية وفق مستجدات العصر العلمية والثقافية والاجتماعية من خلال عرض أقوال العلماء في مسائل الدراسة، والتكليف الفقهي لها مع العناية بتوجيه الرأي، وتعليقه، وبيان مستنده، والترجيح وفق القواعد والضوابط الشرعية لاستنباط الأحكام، وبما يتفق مع مقاصد الشريعة، من حفظ النفس، ومراعاة المصالح وجلب المنافع ودرء المفاسد، وتلمس الأمثلة والشواهد ما أمكن، مع استقراء وتتبع الفتاوى والبحوث والدراسات المعاصرة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مراعية الالتزام بالمنهج العلمي في توثيق النصوص من مصادرها الأصلية، وتوضيح المعاني، وعزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث تخريجاً مختصراً من مصادرها المعتمدة، وتعليقات العلماء عليها إن وجدت، إلا ما ذكر في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما.

أسأل الله العليّ القدير أن يوفقني لبيان المراد، وقول الصواب، وأن يجعله علماً نافعاً خالصاً لوجهه الكريم.

• المبحث الأول: في التعريف بتنظيم النسل وتعليده وحكمهما:

إنَّ الغاية الأساسية من استعمال وسائل منع الحمل: إيقاف الإنجاب والتناسل، إمَّا لتنظيم النسل - تنظيم الأسرة -، أو تحديده؛ ولذا فإنَّ بيان الحكم الشرعي لاستخدام وسائل منع الحمل يرتبط ببيان معنى كل من تنظيم النسل وتحديده، وما يترتب عليهما من حكم شرعي، وهو ما سيتم بيانه في هذا المبحث من الدراسة في ثلاثة مطالب.

• المطلب الأول: تعريف تنظيم النسل، وتحديده:

تباينت آراء العلماء في تحديد المراد بمصطلح (تنظيم النسل وتحديده)، ومن خلال الدراسات في هذا الموضوع يتبين أنَّ بعض الباحثين فرق بين هذين المصطلحين، فجعل لكل منهما معنىً مغايرًا عن الآخر، ولم يفرق البعض الآخر بينهما؛ بل جعلهما مترادفين.

فمن فرق بينهما عرف تنظيم النسل بأنه: استعمال بعض وسائل منع الحمل التي لا تؤدي إلى القضاء على وظيفة جهاز التناسل؛ بل يراد بذلك الوقوف عن الحمل فترة من الزمن؛ لأسباب شرعية القصد منها: مراعاة حال الأسرة وما يتعلق بذلك من ناحية الصحة أو القدرة على التربية، أو لإتمام مدة الرضاعة، وغيرها من الأسباب المشروعة التي تختلف فيها وجهات النظر الفقهية. ومن المصطلحات المرادفة لذلك أيضًا: تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية، وتخطيط الوالدية، والمباعدة بين الولادات^(١).

أمَّا المقصود بتحديد النسل فهو: التوقّف عن الإنجاب عند الوصول إلى عدد معين من النرية، وذلك باستعمال وسائل يُظن أنها تمنع من الحمل^(٢).
إلا أنَّ بعض الباحثين - كما تقدم - لا يفرق بين المصطلحين؛ بل يجعلهما مترادفين، والمراد منهما يوافق التعريف المتقدم لتحديد النسل^(٣).

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة، تحديد النسل: ٤٢٢/٢؛ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، طنطاوي، تنظيم النسل ورأي الدين فيه: ١٥٢/١؛ المرجع السابق، العلوي، تحديد النسل وتنظيمه: ٤٦٥/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وأيضًا: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، البسام، تنظيم النسل وتحديده: ٢١٨/١؛ أبو فارس، تحديد النسل والإجهاض في الإسلام: ٨.

(٣) انظر: أبو زهرة، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل: ١٠١.

ويتمتع معناهما عند بعض الباحثين ليشمل أيضاً معالجة العقم بالوسائل المختلفة.

يقول د. حسان حنوت - طبيب أمراض النساء والتوليد - في بيانه لمعنى تحديد النسل وتنظيمه: "بدأت الحركة بشعار منع الحمل، فلما أثار غباراً غيرته لتحديد النسل، فلما أثار غباراً غيرته لتنظيم النسل أو تنظيم الأسرة بقصد المباشرة بين الأحمال؛ وصولاً للعدد المناسب لكل أسرة من الأطفال، ثم دخل في نطاقه كذلك معالجة العقم بالوسائل المختلفة، أي على العموم بالزيادة أو النقصان من الحمل، وليس الانتقاص فقط" (١).

واتجه فريق آخر إلى اتساع معناهما ليشمل اتخاذ السبل الوقائية لمنع الحمل؛ من استعمال العلاج من قبل الزوج أو الزوجة، وعزل الرجل ماءه عن الزوجة أثناء الجماع (٢)، وما أشبه ذلك من الوسائل المختلفة، وكذلك الالتجاء إلى السبل العلاجية المختلفة لإسقاط حمل ظهرت دلالاته (٣).

ومن خلال الاطلاع على الدراسات في هذا الموضوع يظهر أن التفريق

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، حول تنظيم النسل وتحديدته: ٨٧ / ١.

(٢) العزل لغة: التنحية، تقول: عزلت الشيء عن غيره عزلاً، فاعتزل وانعزل وتعزل، نحيته جانباً فتنحى. ومنه: عزلت النائب كالوكيل إذا أخرجته عما كان له من الحكم. وعزل المجامع: أن يقارب الإنزال فينزعه ويمني خارج الفرج. انظر: (م: عزل): المصباح المنير: ١٥٥؛ لسان العرب: ٨/ ٤٤٠-٤٤١.

والعزل اصطلاحاً لا يخرج عن معناه اللغوي؛ وهو قذف النطفة خارج الرحم عند الإحساس بنزولها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٢٣٠؛ شرح النووي على صحيح مسلم: ١٠/ ١٠؛ فتح الباري: ١٠/ ٣٨٢؛ نيل الأوطار: ٦/ ٢٢٢.

(٣) انظر: البوطي، مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً: ١١.

بين معنى تحديد النسل وتنظيمه بالمعنى الذي تقدم - عند بيان الفرق بين المصطلحين - هو الاستعمال الغالب عند أكثر الباحثين، والشائع عند عامة الناس؛ ولذا سينبغي الحديث في المطالب التالية على ذلك.

أمّا معالجة العقم بالوسائل المختلفة، والالتجاء إلى السبل العلاجية المختلفة لإسقاط الحمل فيخرج عن نطاق هذه الدراسة.

• المطلب الثاني: الحكم الشرعي لتنظيم النسل؛

أولاً: أقوال الفقهاء؛

اتفق جمهور الفقهاء المعاصرين على إباحة تنظيم النسل إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وعن تراض؛ بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وألا يكون فيها عدوان على حمل قائم^(١)، وبهذا صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة^(٢).

واتجه بعض الفقهاء المعاصرين إلى إباحة تنظيم النسل إذا دعت إليه

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، البار، تنظيم النسل وتحديده: ١٠١/١؛ المرجع السابق، طنطاوي، تنظيم النسل ورأي الدين فيه: ١٥٥/١؛ المرجع السابق، العلوي، تحديد النسل وتنظيمه: ٤٧١/١؛ برنامج الشريعة والحياة حلقة عن: تحديد النسل وتنظيمه، بتاريخ: ١٩/٠٤/١٩٩٨م، ضيف الحلقة فضيلة د. يوسف القرضاوي، تاريخ النشر: ١٤٢٣/٤/٨هـ.

<http://217.26.193.10/programs/shareea/articles/2002/6/6-19-4.htm>

(٢) الدورة الخامسة بالكويت من ١-٦ جمادى أولى ١٤٠٩هـ / ١٠-١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م. انظر القرار بمجلة المجمع، ع ٥٤، قرار رقم (١) بشأن: تنظيم النسل: ٧٤٨/١.

الضرورة والمصلحة الشرعية، وضيقوا في الأسباب المبيحة له، وهو رأي فضيلة الشيخ ابن باز^(١).

واقْتَصَرَ فريق آخر على إباحة التنظيم عند وجود سبب طبي قوي يؤثر على صحة الأم أو صحة الطفل، ورفضوا الأسباب الأخرى التي ذكرها العلماء وأقروها، وممن قال بهذا: الإمام أبو الأعلى المودودي، والباحثة أم كلثوم بنت يحيى بن مصطفى الخطيب^(٢).

وخلاصة القول: لا خلاف في إباحة تنظيم النسل إذا وجد موجب مع أمن الضرر، والالتزام بالضوابط التي ذكرها الفقهاء؛ وإنما الخلاف في الأسباب الدّاعية لتنظيم النسل، حيث اختلفت وجهات النظر الفقهيّة في الأسباب المبيحة له.

ثانياً: التّأصيل الفقهي للمسألة :

إنّ تنظيم النسل باستعمال بعض وسائل منع الحمل للوقوف عن الحمل فترة من الزّمن؛ لأسبابٍ القصد منها: مراعاة حال الأسرة وما يتعلّق بذلك من ناحية الصّحة، أو القدرة على التّربية، أو لإتمام مدّة الرضاعة، وغيرها من الأسباب التي تختلف فيها وجهات النظر الفقهيّة، هو في معنى العزل، وهو الوسيلة الشائعة التي كان يلجأ إليها في عصر التشريع وما بعده لمنع الحمل، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يفعلون ذلك لأسباب عدة، كما جاء في الأحاديث الصّحيحة في استفسارات الصحابة رضوان الله عليهم؛

(١) انظر: فتاوى ابن باز، حكم تحديد النسل:

<http://www.binbaz.org.sa/mat/19612>.

(٢) المودودي، حركة تحديد النسل: ١٣٧-١٣٨، ١٤٢-١٤٣؛ الخطيب، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية: ١٣٢-١٣٣.

ومنها: ما رواه مسلم عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(١) أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِن لِّي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِيَتُنَا^(٢) وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ. فَقَالَ: اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ؛ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُنِرَ لَهَا»^(٣). وروى مسلم عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ^(٤) قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَسَبَيْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ^(٥) وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ. فَقُلْنَا: نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَسْأَلُهُ ! فَسَأَلَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ»^(٦).

(١) أبو عبد الله، جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام السلمي الأنصاري، الفقيه، مفتي المدينة في زمانه، له ولأبيه صحبة، شهد بيعة العقبة، وغزوة الخندق، وبيعة الرضوان، توفي سنة ثمان وسبعين على الراجح. انظر: تذكرة الحفاظ: ٤٣/١؛ الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٣٤/١.

(٢) أي تسقي لنا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤١٥/٢؛ شرح النووي على صحيح مسلم: ١٣/١٠.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب حكم العزل (٢٢)، حديث (١٤٣٩/١٣٤): ١٣/١٠.

(٤) أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، توفي بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: سنة أربع وسبعين. انظر: تقريب التهذيب: ٢٣٢/١؛ الإصابة في تمييز الصحابة: ٧٨/٣.

(٥) أي البعد عن النكاح. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٢٧/٣-٢٢٨.

(٦) أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب حكم العزل (٢٢)، حديث (١٤٣٨/١٢٥): ١٠/١٠؛ صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب العتق (٤٩)، باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع (١٣)، حديث (٢٥٤٢): ٤٧٦/٥، كتاب المغازي (٦٤)، باب غزوة بني المصطلق (٣٣)، حديث (٤١٣٨): ١٩٤/٨.

وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟ قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ مِنْهُ. قَالَ: فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَرُ»^(١).

كما تناول الفقهاء أيضاً بيان الأسباب الدّاعية للعزل، واختلفوا فيها ما بين موسع ومضيق، وممن توسع فيها الإمام الغزالي - رحمه الله -، فقد ذكر النّيات الباعثة على العزل وعدّها خمساً، ثلاثاً منها صحيحة، فيباح لها العزل؛ الأولى: العزل عن الأمة؛ لحفظ الملك عن الهلاك باستحقاق العتق، وقصد استبقاء الملك بترك الإعتاق. والثّانية: العزل عن المرأة لاستبقاء جمالها وسمنها؛ لدوام التّمتع، واستبقاء حياتها خوفاً من ألم الطّلق. والثّالثة: العزل للخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والاحتراز من الحاجة إلى التعب في الكسب ودخول مداخل السوء.

ومنها نيات فاسدة لا يباح لها العزل، وعدّها اثنتين: الأولى: الخوف من الأولاد والإناث؛ لما يعتقد في ترويجهن من المعرة، كما كانت عادة العرب في قتلهم الإناث. والثّانية: أن تمتنع المرأة لمبالغتها وتعزّزها في النظافة، والتّحرّز من الطّلق والنّفاس والرضاع^(٢).

ومما تقدّم يظهر أن تنظيم النّسل يبنى حكمه على حكم العزل، وأنّ قضية تنظيم النّسل موجودة منذ القدم مع تجدد الطّرق المستخدمة، واختلاف

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب حكم العزل (٢٢)، حديث (١٤٣٨/١٣١): ١١/١٠.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين : ١١١/٢ - ١١٢.

وجهات النظر الفقهيّة في الأسباب الدّاعية إلى التّظيم، كما اختلفت وجهات النظر الفقهيّة أيضًا في الأسباب الدّاعية إلى العزل ما بين موسع ومضيق. ولأنّ الأحاديث الواردة في العزل يفيد ظاهرها المنع والحل في الوقت نفسه؛ فقد اختلف الفقهاء في حكمه على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: الإباحة مطلقاً بكل حال، وتركه أفضل، ويستحب استئذان الزّوجة عند العزل، والمقصود بإطلاق حكم الكراهة على العزل: ترك الأولى والفضيلة.

وهذا هو القول الصّحيح عند الشّافعية (١).

القول الثّاني: التّحريم بكل حال. وهو قول الظّاهرية (٢).

القول الثّالث: الإباحة برضا الزّوجة الحرة، وكذلك زوجته الأمة المملوكة لغيره، والإنّ في العزل عنها إلى مولاها، أمّا الأمة فيجوز العزل عنها بغير إنّنها، ويكره العزل لغير حاجة.

وهذا قول جمهور العلماء من الحنفيّة، والمالكيّة، وقول عند الشّافعيّة مع تقييدهم اشتراط الإنّ في الزّوجة الحرة دون المملوكة، والمذهب عند الحنابلة، وإليه ذهب جماعة من الصّحابة والتّابعين، واستثنى الحنفيّة ما إذا فسد الزّمان فأباحوا العزل عن الزّوجة دون إنّنها (٣).

(١) انظر: المذهب: ٧٦٨/٢؛ حلية العلماء: ٥٢٦/٦؛ إحياء علوم الدين: ١١٠/٢.

(٢) انظر: المحلى بالآثار: ٢٢٢/٩.

(٣) انظر: مختصر اختلاف العلماء: ٣٠٦/٢؛ الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه: ١٧٦-١٧٥/٣؛ الهداية وفتح القدير عليها: ٤٠٠/٣-٤٠٠/٤؛ الذخيرة: ٤١٨/٤-٤١٩؛ المنتقى شرح الموطأ: ١٤٢/٤-١٤٣؛ القوانين الفقهيّة: ١٤١؛ المذهب: ٧٦٨/٢؛ المعاني البدعية في معرفة اختلاف أهل الشريعة: ٢٣٥/٢؛ الشرح الكبير على متن المقنع: ١٣٤/٨ - ١٣٥؛ المغني على مختصر الخرقى: ١٣٣/٨-١٣٥.

ثالثاً: عرض الأدلة ومناقشتها:

أولاً: أدلة جمهور الفقهاء: استدل جمهور الفقهاء المعاصرين على إباحة تنظيم النسل عند الحاجة بحسب تقدير الزوجين ورضاهما، بشرط انتفاء الضرر، واستعمال وسيلة مشروعة لا يكون فيها عدوان على حمل قائم بأدلة، منها:

أولاً: الأحاديث الواردة في العزل، ومنها:

١- ما رواه جابر رضي الله عنه قال: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ فَلَمْ يَنْهَنَا»^(١).

٢- أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَصِيبُ سَبِيًّا فَنَحْبُ الْأَثْمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً»^(٢).

٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ؟» قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ مِنْهُ. قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ»^(٣).

(١) أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب حكم العزل (٢٢)، حديث (١٣٨/١٤٤٠): ١٤/١٠؛ صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب النكاح (٦٧)، باب العزل (٩٧)، حديث (٥٢٠٨، ٥٢٠٩): ٣٨١/١٠.

(٢) صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب البيوع (٣٤)، باب بيع الرقيق (١٠٩)، حديث (٢١١٦): ١٧١/٥-١٧٢.

(٣) تقدم تخريجه: ٨.

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة: في هذه الروايات دلالة ظاهرة على إباحة العزل الذي يعد أحد وسائل تنظيم النسل؛ لاطلاع النبي ﷺ وعدم نهيه عنه، ولو كان حراماً لما أقرهم عليه؛ خاصة وقد صرحت بعض الروايات بوجود الأسباب الدّاعية له، وغيره من الوسائل في معناه^(١).

فإن قيل: رُوِيَ عن جُذَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ - رضي الله عنها - (٢) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٣).

فقد سَمِيَ رسول الله ﷺ العزل بالوَادِ الْخَفِيِّ، والوَادُ مُحَرَّمٌ، فيكون العزل مُحَرَّمًا، وينبغي على ذلك حرمة التّزْطِيمِ أيضًا.

فالجواب: أَنَّ هذا الحديث مُعَارِضٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الدَّالَّةِ عَلَى إباحة العزل^(٤)، ويعارضه أيضًا ما رواه جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَتْ لَنَا جَوَارِ وَكُنَّا نَعْزِلُ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: إِنَّ تِلْكَ الْمَوْعُودَةُ الصُّغْرَى. فَسئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَهُ لَمْ تَسْتَطِعْ رَدَّهُ»^(٥)، وقد ذكر ابن حجر - رحمه الله - أَنَّ طرقَ هذا الحديث يقوي بعضها بعضها^(٦).

(١) انظر: فتح الباري: ٣٨٢/١٠ - ٣٨٣.

(٢) جُذَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّة، أسلمت بمكة وبايعت النبي ﷺ، وهاجرت مع قومها إلى المدينة، وكانت تحت أنيس بن قتادة بن ربيعة، من بني عمرو بن عوف، روت عنها عائشة. انظر: أسد الغابة: ٥٤/٧.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل (٢٤)، حديث (١٤٤٢/١٤١): ١٥/١٠.

(٤) انظر: فتح الباري: ٣٨٦/١٠؛ سبل السلام: ٢٧٩/٣؛ إحياء علوم الدين: ١١٢/٢.

(٥) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ جَابِرٍ. الجامع، باب ما جاء في العزل، حديث (١١٣٦): ٤٤٢/٣؛ السنن الكبرى، العزل وذكر الناقلين للخبر في ذلك، حديث (٩٠٧٨): ٣٤٠/٥.

(٦) انظر: فتح الباري: ٣٨٦/١٠.

و يمكن الجمع بين حديث جذامة وغيره من الروايات من عدة وجوه:

الأول: حمل النهي الوارد في حديث جذامة على التنزيه.

الثاني: قوله ﷺ: «الوَأْدُ الْخَفِيُّ» في رواية جذامة لا يفهم منه التحريم صراحة؛ لأنَّ التحريم يثبت للوَأْدِ المحقق الذي فيه قطع حياة محققة، والعزل وإن شبهه النبي ﷺ به؛ فإنَّما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة، والمشبهه دون المشبه به، وإنَّما سماه وَأْدًا لما تعلق به من قصد منع الحمل^(١).

الثالث: من العلماء من ضعف حديث جذامة، لمعارضته لما هو أكثر طرْقًا منه، وقالوا: كيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثمَّ يثبت؟ قال ابن حجر: "وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتَّوَهُّم، والحديث صحيح والجمع ممكن"^(٢).

ومن صور الجمع بين الحديثين: أنَّ اليهود زعموا أنَّ العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوَأْد، فكذبهم النبي ﷺ وأخبر أنَّه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأْدًا حقيقيّة.

وأما تسمية العزل بالوَأْد الخفي في حديث جذامة فباعتبار القصد؛ لأنَّ الرجل يعزل هربًا من الحمل، فأجري قصده لذلك مجرى الوَأْد؛ لكن الفرق بينهما أنَّ الوَأْد اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلّق بالقصد؛ فلذلك سماه خفيًّا^(٣).

(١) انظر: المنتقى شرح الموطأ: ١٤٢/٤-١٤٣؛ فتح الباري: ٣٨٦/١٠-٣٨٧؛ سبل السلام: ٢٧٩/٣.

(٢) فتح الباري: ٣٨٦/١٠. وانظر: نيل الأوطار: ٢٢٣/٦.

(٣) انظر: المرجع السابق.

الرابع: منهم من ادعى أنه منسوخ، ورد بعدم معرفة التاريخ^(١).

ثانياً: إن من مقاصد الزَّواج في الشريعة الإسلامية؛ الإنجاب والحفاظ على النوع الإنساني، ولا يجوز إهدار هذا المقصد؛ لأنَّ إهداره يتنافى مع نصوص الشريعة وتوجيهاتها الدَّاعية إلى تكثير النسل، والحفاظ عليه، والعناية به، باعتباره أحد الكليات الخمس التي جاءت الشرائع برعايتها، فالسَّعي إلى إيقاف النسل أو تقليله مناف لأصل مشروعية النكاح؛ إلا أنَّ الشرع أباح للزوجين تنظيم النسل خلافاً للأصل على سبيل الرخصة والتوسعة في حق الأفراد؛ نظراً لظروف خاصة قد تعترضهما أو تعترض أحدهما؛ ولكن الحكم يبقى على عمومته بالنظر لعامة النَّاس ومجموعهم وعلى أصل العزيمة التي اقتضتها المصلحة العامة^(٢).

ثانياً: أدلة القائلين بإباحة تنظيم النسل عند الضرورة مع التضييق في الأسباب المبيحة:

استدل القائلون بإباحة تنظيم النسل إذا دعت إليه الضرورة والمصلحة الشرعية مع التضييق في الأسباب المبيحة، والاقتصار على وجود سبب طبي قوي يؤثر على صحة الأم، أو على صحة الطفل، بما يلي:

أولاً: الأحاديث الواردة في العزل^(٣)، ووجه استدلالهم بها: أنَّ بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - وجدت أسباب دعوتهم إلى العزل، فعملوا به؛ لأنَّهم لم يجدوا في نصوص القرآن والسنة ما ينهى عنه صراحة كما صرح

(١) انظر: فتح الباري: ٣٨٦/١٠؛ سبل السلام: ٢٧٩/٣.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، البوطي، تحديد النسل وتنظيمه:

١٨٢/١؛ المرجع السابق، السالوس، تنظيم النسل وتحديده: ٢٤٦/١.

(٣) انظر من هذه الدراسة: ٩-١٠.

بذلك الرواة في عدة روايات، ومنها: ما رواه جَابِرٌ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ»^(١)، وفي رواية أخرى قَالَ: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ فَلَمْ يَنْهَنَا»^(٢)، واستدلوا بذلك على إباحته؛ إلا أَنَّ المتتبع للأحاديث والروايات الواردة في باب العزل يجد أَنَّ معظمها تتجه للنهي عن العزل صراحة أو دلالة، وَأَنَّ أحاديث الإباحة جاءت استثناء من القاعدة العامة لحالات الضرورة.

فمن الروايات الصريحة في النهي: ما روته جُدَامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ - رضي الله عنها - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ»^(٣)، ويدل أيضاً على المنع استنكار النبي ﷺ للعزل في قوله: «أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟». وقوله ﷺ بعد ذلك: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً»^(٤)، وهذا أقرب للنهي، وكأنه زجر عن العزل كما قرره بعض العلماء^(٥).

فالرسول ﷺ لم يَأْنَسْ في العزل؛ بل كان يكرهه، كما كان يكرهه جماعة من أصحابه؛ لكن لما لم تكن هناك حركة عامة لمنع الحمل وتحديد النسل قائمة بين المسلمين؛ وإنمَّا كان بعض المسلمين يعزلون لحاجتهم وضرورتهم؛ لم يَنْهَ عنه ﷺ نهياً مؤكداً^(٦).

(١) أخرجه البخاري. صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب النكاح، (٦٧)، باب العزل (٩٧)، حديث: (٥٢٠٨): ٣٨١/١٠.

(٢) تقدم تخريجه: ٩.

(٣) تقدم تخريجه: ١٠.

(٤) تقدم تخريجه: ٩.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ١٣٢؛ أضواء البيان: ٨/ ٤٤٠.

(٦) انظر: المودودي، حركة تحديد النسل: ١٣٩-١٤٣؛ الخطيب، قضية تحديد النسل في

الشريعة الإسلامية: ١٢٠-١٢١.

ويناقد استدلالهم: بأن الجمع بين الأحاديث المتعارضة في باب العزل ممكن كما تقدم^(١)، ويتوجه الاستدلال بها إلى القول بإباحة تنظيم النسل عند الحاجة بحسب تقدير الزوجين ورضاهما، وبشرط انتقاء الضرر، واستعمال وسيلة مشروعة لا يكون فيها عدوان على حمل قائم، والقول بالاقصاء على إباحته عند وجود سبب طبي قوي يؤثر على صحة الأم وصحة الطفل يتعارض مع ما جاء في النصوص الصحيحة من الأسباب الداعية للعزل، والتي ظهر منها أن العزل إنما كان لأسباب وقتية طارئة، وإطلاع النبي ﷺ وعدم نهيه، وفي هذا دليل على أن في الأمر سعة. كما أنه لا يلزم التقيد بهذه الأسباب؛ بل يقاس عليها غيرها.

ثانيًا: الأصل أن العزل وغيره من وسائل تحديد النسل منهي عنه؛ لأنه يقطع النسل دائمًا أو مؤقتًا، ويستثنى من هذا الأصل حالات الضرورة؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات؛ إلا أن الضرورة تقدر بقدرها، وهي من قبيل الرخصة، والأمر الشرعي إذا أبيح للرخصة فإنه لا يعمم؛ بل يباح لمن كانت عنده الرخصة، والأحوط للذين اتقاء ما فيه شبهة، والوقوف بالرخصة عند الحد الذي شرعته السنة المطهرة، فإذا تحقق الضرر البدني، أو العقلي، أو النفسي، على الأم أو طفلها بشهادة طبيب مسلم ثقة؛ فإنه يجوز منع الحمل؛ ولهذا نظائر في الشرع، فيرخص للحامل والمرضع الفطر في نهار رمضان دفعًا للضرر، وللتخفيف عنهما، ويؤجل إقامة الحد على الزانية الحامل حفاظًا على الجنين، ورعاية لحقه. فهوة

أما منع الحمل لكرهية الولد، أو للتمتع بجمال المرأة، أو للفقر، ونحوه مما فيه مخالفة لشرع الله؛ فلا يجوز؛ لأن الرخص لا تتأط بالمعاصي^(٢).

(١) انظر من هذه الدراسة: ١١.

(٢) انظر: أبو زهرة، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل: ١٠٨-١٠٩؛ الخطيب، قضية تحديد

النسل في الشريعة الإسلامية: ١٣٢-١٣٣؛ أبو فارس، تحديد النسل والإجهاض في

الإسلام: ٦٦-٦٧. وانظر قاعدة: الرخص لا تتأط بالمعاصي في: المنشور في

القواعد: ١٦٧/٢-١٧٠.

ثالثاً: إن العزل وغيره من وسائل تنظيم النسل له أضراره على صحة الزوجين؛ والضّرر منفي في الشريعة وعند العقلاء، كما أن له عدة آثار سلبية؛ فهو يوهن الأمة الإسلامية؛ ويضعف قواها في مواجهة أعدائها، وهو من أسباب ضعفها اقتصادياً؛ لأنه يترتب على قلة عدد السكان قلة الاستهلاك، مما يؤدي لقلّة الإنتاج، مما يترتب عليه حصول كساد اقتصادي. كما أن تقليل النسل يؤدي إلى التفكك الأسري، وضعف أو فقدان الأخلاق الجماعية التي تنشأ في الأسر المنجبة، كالمودة، والرحمة والإيثار^(١).

ويناقش استدلالهم بأنه: لا خلاف في وجود مضار صحية ناتجة عن استخدام وسائل تنظيم النسل؛ ولكن هذه المضار تختلف باختلاف الوسيلة المستخدمة والمستخدم لها؛ ولذا عند وجود الحاجة المعتبرة شرعاً للتنظيم ينبغي اختيار الوسيلة المناسبة بمعرفة أهل الاختصاص، مع مراعاة الموازنة بين المصالح والمفاسد. أمّا الأضرار الأخرى من إضعاف قوة الأمة والضعف الاقتصادي وغيرها؛ فإنها تنشأ إذا ما جعل منع الحمل وتحديد النسل سياسة عامة بين المسلمين، وهذا مما اتفق على عدم جوازه.

رابعاً: الترجيح؛

من خلال العرض لأدلة كل من الفريقين ومناقشتها فالظاهر - والله أعلم - جواز التحكم المؤقت في الإنجاب بقصد المباحة بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة من الزمان، إذا دعت لذلك حاجة معتبرة شرعاً بحسب تقدير الزوجين عن مشاورتهما وتراض، وتقدير هذه الضرورة متروك

(١) انظر: الخطيب، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية: ٩٣-٩٥؛ أبو فارس،

تحديد النسل والإجهاض في الإسلام: ٦٩-٧٢.

لضمير الفرد ودينه، والأولى الاستفتاء نظراً لاختلاف الأحوال، ويشترط ألا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وألا يكون فيها عدوان على حمل قائم، وينبغي مشاوره الطبيب المسلم الثقة فيما يتعلق بالوسيلة المستخدمة والحالة الصحية المعتبرة^(١).

• المطلب الثالث: الحكم الشرعي لتحديد النسل:

أولاً: أقوال الفقهاء:

اتفق جمهور العلماء المعاصرين على عدم جواز تبني الدولة الإسلامية سياسة عامة تمنع بموجبها الأفراد من إنجاب أكثر من عدد من الأطفال تحدده الحكومة، أو إكراه النساء بقوة القانون على منع الحمل عن طريق وسائل منع الحمل المؤقتة أو الدائمة، أو تعقيم الرجال. كما لا يجوز الدعوة إعلامياً لقطع النسل؛ لأن ذلك يتنافى مع مبدأ الحرية الذي قرره الإسلام للفرد في مجتمعه، ويتناقض مع الفطرة، إذا فهو يتناقض مع الإسلام؛ لأنه دين الفطرة^(٢).

جاء في قرار المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م

(١) انظر ما جاء في قرار المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، وقرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثالثة عام ١٤٠٠هـ.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، عيد، مسألة تحديد النسل: ٣٢٣/١، ٣٢٨؛ قرار رقم (١) بشأن: تنظيم النسل: ٧٤٨/١؛ رد الشيخ ابن باز على فتوى المفتي العام في الأردن بجواز تحديد النسل وأن الحكومة إذا قررت له لزم العمل به :

والذي صدر بإجماع العلماء المندوبين عن خمس وثلاثين دولة إسلامية: " لا يصح شرعاً وضع قوانين تجبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه ". وجاء تأكيد ذلك بقرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثالثة ١٤٠٠ هـ والذي صدر بإجماع الحاضرين، ومما نص عليه: " أما الدعوة لتحديد النسل أو منع الحمل بصفة عامة؛ فلا تجوز شرعاً؛ للأسباب المتقدم ذكرها. وأشد من ذلك في الإثم والمنع إلزام الشعوب بذلك، وفرضه عليهم في الوقت الذي تتفق فيه الأموال الضخمة على ساق التسليح العالمي للسيطرة والتدمير، بدلاً من إنفاقه في التنمية الاقتصادية، والتعمير وحاجات الشعوب ".

واختلف المعاصرون في حكم تحديد النسل في نطاق شخصي غير عام على قولين :

القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى تحريم تحديد النسل، وفرقوا بينه وبين تنظيم النسل، على النحو الذي تم توضيحه في المطلب الأول في بيان التفريق بين المصطلحين^(١).

وممن قال بهذا: مفتي الديار السعودية سابقاً الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ عبد العزيز بن باز، وهيئة كبار العلماء بالمملكة، ومجلس المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة^(٢).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى إباحة تحديد النسل في

(١) انظر من هذه لدراسة: ٤-٥.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، البسام، تنظيم النسل وتحديده:

٢٣٠/١؛ أبحاث هيئة كبار العلماء، قرار رقم (٤٢). بشأن منع الحمل وتحديد النسل وتنظيمه: ٤٤٢/٢-٤٤٣؛ فتاوى ابن باز، حكم تحديد النسل:

<http://www.binbaz.org.sa/mat/19612>

<http://www.binbaz.org.sa/mat/20074>

نطاق شخصي غير عام، بشرط عدم العدوان على حمل قائم، إلا في حالات الضرورة التي تصل لدرجة إباحة المحظور. وممن رجع هذا القول: د. مصطفى الزرقا^(١)، والإمام محمد أبو زهرة^(٢)، وأ.د. حسن علي الشاذلي^(٣)، والشيخ محمد علي النسخيري^(٤)، والشيخ محمد الأمين^(٥).

ثانياً: سبب الخلاف :

منشأ الخلاف بين العلماء في هذه المسألة يرجع لاختلافهم في فهم الأحاديث المتعلقة بحكم العزل، فقد صحت أحاديث في إباحتها؛ منها: حديث جابر رضي الله عنه المتقدم وغيره^(٦).

أمّا جمهور العلماء فقد استدلوا بهذه الأحاديث على إباحة التنظيم لا التحديد، فالمستفاد من الأحاديث أنّ العزل إنما كان لأسباب وقتية طارئة، فيكون من باب التنظيم لا التحديد.

وأمّا الفريق الثاني فقد استدل بعموم هذه النصوص على إباحة التحديد؛ ولكنه قيّد الجواز بكونه في نطاق شخصي غير عام، وألا يكون في ذلك عدوان على حمل قائم إلا في حالات الضرورة التي تصل لدرجة إباحة المحظور؛ وذلك حتى لا يحصل تعارض بين القول بجواز التحديد والأصول العامة في الشريعة.

(١) انظر: فتاوى مصطفى الزرقا: ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) انظر: تنظيم الأسرة وتنظيم النسل: ١٠٧.

(٣) انظر: تنظيم النسل أو تحديده في الفقه الإسلامي: ١٣٦/١.

(٤) انظر: المرجع السابق، رأي في تنظيم العائلة وتحديد النسل: ٣١٨/١.

(٥) انظر: موقع الشيخ محمد الأمين، حكم تحديد النسل :

http://www.ibnamin.com/family_planning.htm

(٦) انظر من هذه الدراسة: ٧-٨.

ثالثاً: عرض الأدلة، ومناقشتها :

أولاً: أدلة جمهور الفقهاء القائلين بتحريم تحديد النسل:

استدل القائلون بتحريم تحديد النسل بأدلة؛ منها :

أولاً: إن فكرة تحديد النسل معارضة لأساس العقيدة الإسلامية، فكأنهم يقولون للإله سبحانه وتعالى: لقد أخطأت التقدير، وأسأت التدبير، فلم تعد الأقوات التي خلقتها للناس كافية، ولا الأرض بمتسعة لهم.

وهذا معارض لنصوص القرآن الكريم التي أكدت علم الله الشامل، وتدبيره المحكم، وتقديره لأقوات العباد وأرزاقهم، ومعرفته بالأرحام وما حملت؛ ومنها قوله تعالى في محكم التنزيل: ﴿وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾ (١)، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (٢)، وقوله: ﴿قُلْ أَيْتَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِاللَّهِ خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَجَعَلَ فِيهَا رُوسًا مِنْ فَوْفِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَسْأَلِينَ﴾ (٣).

ويناقش استدلالهم: بأنه إنما يصح ما تقولون على القول بتحديد النسل مطلقاً؛ ولكن نحن نقول بتحديدده في نطاق شخصي غير عام؛ لوجود أسباب تقتضي هذا التحديد.

ثانياً: إن فكرة تحديد النسل معارضة لمقاصد الإسلام وأهدافه ؛ لأن الإسلام يأمر ويحث على زيادة النسل الذي هو من أهم مقاصده، جاء في الحديث الشريف قول رسول الله ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ

(١) سورة المؤمنون: آية ١٧.

(٢) سورة القمر: آية ٤٩.

(٣) سورة فصلت: آية ٩-١٠.

بِكُمُ الْأُمَمِ»^(١). وتحقيق مباهاة النبي ﷺ لا يأتي إلا من كثرة نسلها مع اتباع هذا النسل سنته. ثم إن الإسلام رغب في زيادة النسل وتكثيره لأن كثرة النسل تقوي الأمة اجتماعيًا واقتصاديًا وحربيًا، وتريدها عزة ومنعة^(٢).

ويناقش استدلالهم: بأن طلب الذرية أمر فطري، والشريعة الإسلامية تحث على الإنجاب وتكثير النسل باعتباره مبدأ عامًا وأصلاً اجتماعيًا يعتمد عليه المسلمون، ولكن هل الكثرة مطلوبة ولو كانت كثرة غير نافعة؟ لعل في حديث النبي ﷺ إشارة إلى الإجابة عن هذا السؤال حينما قال: «يُوشِكُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمُ الْأُمَمُ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا»^(٣). قلنا: أمن قلة نحن يَوْمَئِذٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قال: بل أنتم يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ؛ وَلَكِنَّكُمْ كَفْءًا السَّيْلُ^(٤)»^(٥). فالمطلوب كثرة

(١) أخرجه أبو داود واللفظ له، والنسائي، وأحمد، وابن حبان وصححه. قال ابن حجر في فتح الباري: ١٠ / ١٣٩: "فَأَمَّا حَدِيثُ "فَإِنِّي مُكَاتِّرُ بِكُمْ" فَصَحَّحَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظِ "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ"، فَإِنِّي مُكَاتِّرُ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ ثُمَّ سَأَلَ طَرِيقَ الْحَدِيثِ الْآخَرَى وَالْحُكْمَ عَلَيْهَا.

سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء: ٢٢٠/٢؛ سنن النسائي، كتاب النكاح، باب كراهية تزويج العقيم: ٦٥/٦؛ مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، مسند أنس ابن مالك ر: ١٥٨/٣، ٢٤٥؛ المستدرک علی الصحیحین: ١٧٦/٢.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، البسام، تنظيم النسل وتحديده: ٢٢٨/١.

(٣) القصعة: إناء يسع ما يشبع العشرة. انظر: (م: قصع): لسان العرب: ٨ / ٢٤٧.

(٤) غناء السيل: كل ما يحمله السيل من زبد ووسخ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣ / ٣٤٣.

(٥) رواه أبو داود وأحمد من حديث ثوبان ر: وفيه أبو عبد السلام "قال المنذري: أبو عبد السلام هذا هو صالح بن رستم الهاشمي الدمشقي سئل عنه أبوحاتم فقال: مجهول لا نعرفه" عون المعبود: ١١ / ٢٧٣.

سنن أبي داود، باب في تداعي الأمم على الإسلام، حديث (٤٢٩٧): ٤ / ١١١؛ مسند أحمد، ومن حديث ثوبان ر: حديث (٢٢٤٥١): ٥ / ٢٧٨.

نوعيّة أحسنت تربيّتها من جميع الجوانب بالإعداد المتكامل للشخصية المسلمة؛ وذلك بتربية الأبناء تربية جسميّة بالرياضة، وعقليّة بالتقافة، وروحية بالعبادة، وخلقيّة بالفضيلة، وعسكرية بالخشونة، واجتماعية بالمشاركة والخدمة الاجتماعية، وسياسيّة بالوعي وبالاهتمام بأمر الأمة، وهذا يحتاج لجهد، والإنسان إذا كثّر عدد أولاده لا يستطيع أن يقدم لهم التربية الصحيحة المتكاملة، فالأمر ليس محصوراً على قضية الرزق وحدها^(١).

ثانياً: أدلة القائلين بإباحة تحديد النسل في نطاق شخصي غير عام:

استدل القائلون بجواز تحديد النسل في نطاق شخصي غير عام بشرط عدم العدوان على حمل قائم إلا في حالات الضرورة التي تصل لدرجة إباحة المحظور بالأحاديث الدالة على إباحة العزل؛ ومنها:

١- ما رواه جابر رضي الله عنه قال: «كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، فَبَلَغَهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَنْهَنَا»^(٢).

٢- وأخرج البخاري عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَصِيبُ سَبِيًّا فَنَحْبُ الْأَثْمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «أَوْ إِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً»^(٣).

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، التسخيري، رأي في تنظيم العائلة وتحديد النسل: ٣١٣؛ برنامج الشريعة والحياة حلقة عن: تحديد النسل وتنظيمه، بتاريخ: ١٩/٠٤/١٩٩٨م، ضيف الحلقة فضيلة د. يوسف القرضاوي، تاريخ النشر: ١٤٢٣/٤/٨هـ.

<http://217.26.193.10/programs/shareca/articles/2002/6/6-19-4.htm>

موقع الشيخ محمد الأمين، حكم تحديد النسل:

http://www.ibnamin.com/family_planning.htm .

(٢) تقدم تخريجه: ٩.

(٣) تقدم تخريجه: ٩.

٣- و أخرج مسلم عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَمَا ذَاكُمْ؟ قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرَضِّعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأُمَّةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ. قَالَ: فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ»^(١).

وجه الدلالة من الأحاديث:

دلَّت هذه الروايات صراحة على إباحة العزل؛ لإقراره ﷺ وعدم نهيهِ عنه، ولو كان مُحَرَّمًا لحرمه الله تعالى.

ويناقش استدلالهم: بأنه لا وجه للاستدلال بهذه الأحاديث على تحديد النسل؛ فإنه إن كان للأمة إنما كان خشية أن تحمل منه وهو يكره أن يكون له منها ولد، أو خشية أن تصير أم ولد فتعتق وهو في حاجة إلى خدمتها أو ثمنها، وأما بالنسبة للزوجة فقد يكون للمحافظة على رضيعها، فهو من باب التنظيم لا التحديد، وقد يكون بسبب مرضها أو ضعفها فيضرها الحمل أو يضرها تتابعه، وقد يكون لأسباب أخرى دعته لذلك.

والخلاصة أنها أسباب وقتية طارئة لا توصف بأنها تحديد للنسل؛ لسلامة فطرتهم، وقوة توكلهم على الله، وتقتهم به، ولأنهم يحبون التنازل ويرغبون فيه، فلا يفعلون ما يناقض فطرتهم وما تهواه قلوبهم، ولا يخوضون في شؤون المستقبل وما يكون فيه، ولا يتشاءمون منه، ولا يظنون بالله الظنون، وعلى هذا فلا حجة فيما ذكر من الأحاديث على تحديد النسل^(٢).

(١) تقدم تخريجه: ٨.

(٢) أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة، تحديد النسل (بتصرف): ٤٣٧/٢ - ٤٣٨.

ثانيًا: إنَّ التَّحْرِيمَ لا يكون إلا بِنَصٍّ أو قِيَاسٍ على منصوص، والقول بتحريم الحد من زيادة السُّكَّانِ ليس منصوصًا عليه، وليس له أصل واحد يقاس عليه؛ بل الأصل الذي يمكن القِيَّاسَ عليه هو الزَّوْاجُ، والقِيَّاسُ على هذا الأصل يقول بالإباحة لا بالتَّحْرِيمِ؛ لأنَّه إذا جاز ترك الزَّوْاجِ الذي هو الأصل، ألا يجوز ترك الإنجاب وهو النتيجة؟^(١).

ثالثًا: لم يبيح الإسلام الزَّوْاجَ إلا لمن كان قادرًا على نفقاته والقيام بواجباته؛ من رعاية الزوجة، والإنفاق عليها، وغيرها، يقول الله تعالى: ﴿وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُعْطِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢) إذا فالقدرة شرط في الزَّوْاجِ، ويؤيِّد هذا قول النَّبِيِّ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ^(٣) فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٤). ومع اختلاف العلماء في المراد بالبَاءَةِ هُنَا على قولين إلا أنَّ المعنى واحد، فعلى القول بأنَّ المراد بالبَاءَةِ الْجَمَاعَ، فالمعنى أنَّ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْجَمَاعَ لقدرته

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، عيد، مسألة تحديد النسل: ٣٣١/١.

(٢) سورة النور: آية ٣٣.

(٣) البَاءَةُ: النكاح والتزويج، وقد تطلق على الجماع نفسه، والأصل في الباءة المنزل ثم قيل لعقد التزويج باءة لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً. انظر (م: بوأ) : لسان العرب: ٣٦/١.

(٤) متفق عليه. صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب النكاح (٦٧)، باب قول النبي ﷺ: من استطاع منكم الباءة فليتزويج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج (٢)، حديث (٥٠٦٥): ١٠/١٣٣، باب من لم يستطع الباءة فليصم (٣)، حديث (٥٠٦٦): ١٠/١٤٠؛ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنة (١)، حديث (١٤٠٠/٣-١): ٩/٥٢٢.

على مَوْن النِّكَاح فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْجَمَاعَ لِعَجْزِهِ عَنْ مَوْنِهِ فَعَلَيْهِ بالصَّوْمُ لِيُدْفَعَ شَهْوَتُهُ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَاءَةِ مَوْنُ النِّكَاحِ، فَاَلْمَعْنَى أَنَّ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ مَوْنُ النِّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَصُمْ لِدْفَعِ شَهْوَتِهِ^(١).

فاستطاعة الزَّوْاج هي: القدرة على مَوْنِهِ وليس على الوطء؛ لأنَّ الخطاب في الحديث إنما هو للقادر على الوطء؛ ولذلك يلزم توفر القدرة المالية حتى يكون الزَّوْاج ذا جدوى وثمرة مفيدة للفرد والمجتمع.

ويؤيد ذلك أنَّ الفرد إذا لم يكن قادرًا على الكسب الذي يمكنه من الزَّوْاج إلا من حرام؛ فيحرم عليه الزَّوْاج، وإذا أعسر الزَّوْج بعد الزَّوْاج وفقد القدرة على الإنفاق؛ جاز للزوجة أن تتقدم للقاضي بطلب فسخ عقد الزَّوْاج.

والزَّوْاج مندوب للقادر عليه حتى ولو لم يخش على نفسه من الوقوع في الزنا، ولم يكن له أمل في النسل إذا علمت المرأة بذلك ورضيت به^(٢).

وهذا يبين أهمية القدرة المالية في الزَّوْاج. فالقدرة على الإنفاق أرجح من الأمل في النسل؛ لأنَّ غير القادر على الإنفاق لا يتزوج حتى لو قدر على الوطء والإنجاب، والقادر على الإنفاق يتزوج وإن لم يكن له أمل في النسل^(٣).

ويناقش استدلالهم: بأنَّ الآية الكريمة قد ذكرها الله سبحانه بعد قوله عز

(١) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٥٢٢/٩-٥٢٣؛ فتح الباري: ١٠/١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر: فتح الباري: ١٠/١٣٨-١٣٩.

(٣) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، عيد، مسألة تحديد النسل: ٣٣١/١.

وجل: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(١)، ثم قال تعالى: ﴿وَلَيْسَتَغْنِفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢)، فالله تعالى أمر بالنكاح، ووعد المتزوج بالغنى إن كان فقيراً؛ ترغيباً في النكاح وتشجيعاً على الإقدام عليه واثقاً بالله معتمداً على فضله، وسعة جوده وعلمه بأحوال عباده؛ ولذا ختم الله سبحانه وتعالى الآية بقوله: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، ثم أمر بالاستغفاف؛ وهو الاجتهاد في طلب العفة من الحرام لمن لا يقدر على التزوج بأي وجه تعذر عليه^(٣).

فالآيتان تدلان على مشروعية الزواج والحث عليه؛ لما فيه من مصالح عظيمة؛ منها: قضاء الوطر، وعفة الفرج، وغض البصر، وتكثير النسل، ولا وجه للاستدلال بهما على جواز قطع الحمل وتحديد النسل.

وأما قول النبي ﷺ «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»^(٤) فيستدل به أيضاً على الحث على الزواج والترغيب فيه. وفيه دلالة كذلك على تأخير الزواج عند العجز إلى زمن القدرة، وشرعية تعاطي أسباب العفة حتى لا يقع في الحرام بالاشتغال بالصوم؛ لأنه يضعف الشهوة، ويضيق مجاري الشيطان، وليس فيه حجة بوجه ما على إباحة قطع الحمل أو تحديد النسل.

رابعاً: إن تعدد الزوجات مباح بشرط القدرة على العدل بين النساء، ولو

(١) سورة النور: آية ٣٢.

(٢) سورة النور: آية ٣٣.

(٣) انظر: تفسير البغوي: ٤١١/٣.

(٤) تقدم تخريجه: ١٩.

كان تكثير السكان هدفاً عاماً يكتسب الأولوية؛ لقامت الشريعة على ندب التعدد، وربما يكون تحديد الزوجات بأربع، وجعل التعدد مباحاً فقط، مؤشراً على أن الإسلام لا يهدف إلى التكاثر لمجرد العدد^(١).

ويناقش استدلالهم: بأن الشريعة لا تهدف إلى التكاثر لمجرد العدد؛ بل على العكس تدعو إلى التربية المتكاملة للأبناء، وفي العمل بتوجيهات المصطفى ﷺ في أصول التربية وتطبيق ما جاءت به نصوص الشريعة ما يكفل إعداد جيل ينصر هذا الدين.

خامساً: لقد أمر الله عز وجل النساء بإرضاع أطفالهن حولين كاملين؛ كما قال تعالى: ﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾^(٢)، ومن المعروف أن الرضاعة تعد إحدى وسائل منع الحمل الطبيعية. كما أن فيها مصلحة للطفل وللأم؛ لأنها تنظم عملية الحمل بالمباعدة بين حمل وآخر، فلو كان تكثير النسل يكتسب تلك الأولوية التي يدعيها البعض لقصرت؛ فترة الرضاعة لزيادة النسل^(٣).

ويناقش استدلالهم: بأن الشريعة توازن بين المصالح، فكما أن تكثير النسل أمر مطلوب؛ فكذاك رعايته بالتنشئة والتربية المتكاملة ومراعاة مصلحة الوالدين أيضاً مطلوبة؛ ولذلك أبيح التنظيم، وفيما ذكرتموه دليل على ذلك.

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، عيد، مسألة تحديد النسل:

٣٣٢/١.

(٢) سورة لقمان: آية ١٤.

(٣) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، عيد، مسألة تحديد النسل:

٣٣٢/١.

رابعاً: الترجيح :

يظهر من خلال الدراسة - والله أعلم - أن ما ذهب إليه جمهور العلماء من القول بتحريم تحديد النسل هو الرَّاجح؛ لأمر :

١- إنَّ القول بإباحة تنظيم النسل يغني عن القول بإباحة التحديد حتى وإن كان في نطاق فردي وليس على مستوى الأمة؛ لا سيما وأنَّ العلماء توسعوا في الأسباب الدَّاعية للتَّظيم، فالمسلم يجد في هذا فرجاً ومخرجاً له متى ما استدعاه الأمر إلى منع الحمل؛ لوجود أسباب صحية، أو اقتصادية، أو اجتماعية.

٢- إنَّ القائلين بجواز التحديد على نطاق فردي يحرمون استخدام وسائل منع الحمل الدَّائمة إلا في حالات الضَّرورة الشرعية، وهذا أمر متفق عليه.

٣- إنَّ القول بإباحة التحديد على نطاق فردي يفسح المجال أمام فئة من دعاة تحديد النسل تهدف إلى الكيد للأمة الإسلامية بإضعافها وتقليلها^(١). إنَّ الضَّائقة الاقتصادية -خاصة في بلاد العالم الإسلامي- هي التي تلجئ الناس إلى الأخذ بسياسة تحديد النسل، ومع إيمان الناس بأنَّ الرزق من عند الله سبحانه وتعالى؛ إلا أنَّ الكثيرين يرون أنَّ التزامهم بعدد محدد من الأولاد يساعدهم على تنشئتهم تنشئة جيدة؛ بل إن بعض الدُّول الإسلامية التي ناعت مواردها شجعت على ذلك.

والحق أنَّ سياسة تحديد النسل لا تمثل العلاج الإسلامي لهذه المشكلة

(١) انظر: أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة، قرار رقم (٤٢) بشأن منع الحمل وتحديد

النسل وتنظيمه: ٤٤٢/٢-٤٤٣.

بمستوياتها كافة، فالحل لا بد أن يكون جذرياً بتصحيح أصل الخل بالتوكل على الله مع الأخذ بالأسباب، بالتكافل الاجتماعي على مستوى الأمة، ووضع الخطط والبرامج الإنتاجية، مما يسهم في رفع الإنتاجية وفتح مجالات للعمل.

كما ينبغي التوجه للاهتمام بالتعليم، ودعم البحوث العلمية في شتى المجالات؛ والاستفادة من نتائجها.

• المبحث الثاني: التعريف بوسائل منع الحمل الحديثة، والحكم الشرعي لاستخدامها؛

تنوعت وسائل منع الحمل في العصر الراهن، وكثر التساؤل عن حكم هذه الوسيلة وتلك، استناداً إلى الأسباب الداعية لاستخدامها، وآثارها، وآلية عملها لمنع الحمل، ويتضمن هذا المبحث من الدراسة تعريفاً شاملاً بوسائل منع الحمل الرئيسية يتم من خلاله التعريف بوسيلة منع الحمل، وبيان آلية عمل الوسيلة بإيجاز، ومن ثم بيان الحكم الشرعي لوسائل منع الحمل، وضوابطه، في ثلاثة مطالب.

• المطلب الأول: التعريف بوسائل منع الحمل (Contraceptive Methods)

تنقسم وسائل منع الحمل استناداً إلى فعاليتها إلى قسمين:

القسم الأول: وسائل منع الحمل الدائمة: وتتمثل هذه الوسائل في الوسائل الجراحية للتعقيم (Surgical Methods – Sterilization)، والتي تجعل الفرد غير قادر على التكاثر، دون التأثير على الكفاءة الجنسية، أو الخصائص الجنسية الثانوية^(١).

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٧.

ويتم تعقيم المرأة عن طريق الجراحة بربط أو قطع قناتي فالوب^(١) (Female Tubal Ligation) لمنع وصول الحيوانات المنوية للبويضة، وبالتالي عدم حدوث الحمل نهائياً، ويتم إجراء العملية عن طريق التقنية الكهربائية، أو إضافة رباط مطاطي مرن صغير، أو إضافة مشبك معدني، ولكل طريقة فوائدها ومضارها^(٢).

أمّا إجراء عملية التعقيم للرجل فيتم عن طريق قطع الحبل المنوي^(٣) (Vasectomy - Male Sterilization) حيث يتم قطع القناتين الدافقتين Vas Deferens ويعقد طرف كل منهما أو يختم بالحرارة؛ لمنع وصول الحيوانات المنوية من الخصية إلى القضيب، وبالتالي يمتنع حصول الحمل عند الجماع^(٤).

القسم الثاني: وسائل منع الحمل المؤقتة: تتنوع وسائل منع الحمل المؤقتة، ويمكن تقسيمها إلى مجموعات استناداً إلى كفاءة هذه الوسائل ومكوناتها وفقاً لما يلي:

(١) قناة فالوب أو نفير فالوب: عبارة عن أنبوب ناقل، يتألف جداره من عضلات طويلة وعرضية، ومن غشاء داخلي يحتوي على شعيرات دقيقة تنموج باستمرار باتجاه الرحم، وتمتد القناة من المبيض إلى الرحم؛ حيث يتم عن طريقها انتقال البويضات الناضجة من المبيض إلى الرحم؛ ليتم تلقيحها بالحيوانات المنوية. وتوجد لدى المرأة الطبيعية قناتان؛ إحداها على الجهة اليمنى والأخرى على الجهة اليسرى. انظر: الموسوعة الطبية الموجزة: ١٩٢؛ الجهاز التناسلي المؤنث عيوبه وإصاباته: ٣١٥-٣١٨؛ صحة المرأة من جديد: ٢٨-٢٩.

(٢) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٨-٣٩؛ نوافك الجامع لأمراض النساء: ٣٣٢-٣٣٩؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٢.

(٣) الحبل المنوي (Spermatic Cord): يقع أعلى كل خصية، ويحتوي على مجموعة من الأوعية الدموية واللمفاوية والأعصاب، والقناة الناقلة للأنطاف (الأسهر)، ويحيط بهذا المجموع عدد من اللغافات الرقيقة، ويتصل بالحبل المنوي من أعلى العضلة الشادة التي تسحب الخصية لأعلى وترخيها لأسفل. انظر: الموسوعة الطبية الموجزة: ١٨٣-١٨٤؛ الجهاز التناسلي المذكر عيوبه وإصاباته: ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٧-٣٨؛ نوافك الجامع لأمراض النساء: ٣٣٩-٣٤٠؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٢؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٦١.

المجموعة الأولى: الوسائل الهرمونية (Hormonal Methods): تضم

هذه المجموعة أكثر الوسائل فعالية في منع الحمل، وتشمل:

أولاً: أقراص منع الحمل: وتعتبر أكثر وسائل تنظيم الحمل شيوعاً، كما أنها الأكثر فعالية بين الوسائل المؤقتة لمنع الحمل، ويمكن تقسيمها إلى:

أ - مانعات الحمل الفموية المركبة Combined Oral Contraceptives COC :- وهي عبارة عن أقراص تحتوي مركباً من نوعين من الهرمونات الأنثوية؛ هما: الإستروجين (Estrogen)، والبروجيستيرون (progesterone) بنسب مختلفة. وتعمل الأقراص المركبة على منع الحمل عن طريق تغيير الهرمونات الأنثوية الموجودة في الجسم بالتأثير على وظيفة الغدة النخامية لمنع نزول البويضة من المبيض خلال الدورة الشهرية^(١). كما تعمل على زيادة سماكة غشاء المهبل؛ بحيث يتعذر مرور الحيوانات المنوية إلى الرحم، وتغير بطانة الرحم لجعلها غير قابلة على استقبال البويضة المخصبة^(٢).

ومن مميزات هذا النوع: أنها من أكثر وأسهل وسائل منع الحمل استعمالاً، وتصل فعاليتها في منع الحمل إلى (٩٩,٥ %) تقريباً إذا استخدمت بالطريقة الصحيحة. كما أن في استخدامها فوائد صحية تتمثل في الحماية من

(١) الدورة الشهرية أو الدورة الطمثية: تمتد منذ بدء الطمث وحتى بدء ظهور الطمث التالي، وتتضمن الدورة المبيضية، وغايتها: تهيئة البويضة القابلة للتلقيح. والدورة الرحمية: وغايتها تهيئة الوسط المناسب لتعشيش البويضة الملقحة. ودورة وطائفة نخامية تؤثر في تنظيم الدورتين السابقتين. ولتفصيل وظيفة الغدة النخامية وأثر الهرمونات الأنثوية على الدورة الشهرية للمرأة انظر: معجزة الهرمون: ١٢٠-١٢٨؛ أمراض النساء: ١٢١-١٢٤؛ صحة المرأة من جديد: ٤٣-٤٦؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٣٠١-٣٠٢.

(٢) انظر: نوافك الجامع في أمراض النساء: ٣٠٩/١، ٣١٠-٣١١؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٢٩؛ دليل صحة وعافية امرأة: ٥٦؛ أطفال تحت الطاب ومنع الحمل: ٢١٤-٢١٥؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٣٠٣-٣٠٤؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٨٨ - ٢٩٠.

سرطان بطانة الرحم والمبيض، وتخفيف احتمالات التهابات بطانة الرحم وقناة فالوب، ومنع تكوّن الدمامل في المبيضين. كما أنّها تضعف احتمالات تكوّن الأورام في الثدي، وتساعد على تنظيم الدورة الطمثية^(١).

أما الآثار الجانبية لهذا النوع من الأقراص فمنها: آثار جانبية تحدث أحياناً وتقل حدتها أو تزول بعد عدة دورات شهرية؛ كالغثيان، والصداع، وزيادة الوزن، وفقدان الشهية، وآلم خفيف بالصدر، والدوار، والإسهال، والقيء، ونقص الرغبة الجنسية. وآثار جانبية تحتاج إلى ضرورة مراجعة الطبيب فوراً عند ظهورها؛ كالنزيف، وارتفاع ضغط الدم، وظهور ورم بالصدر، وآلام شديدة بالمعدة والبطن، واصفرار العين والجلد، والصداع الشديد والمستمر، وحدوث تغيرات بالرؤية، وآلام شديدة بالأرجل. كما أن أغلب أنواع الأقراص المركبة لا تسمح بالإرضاع؛ لأنها تتمثل في حليب الأم، ويرتبط استخدامها بأمراض السكتة الدماغية، واضطرابات الصمّات القلبية، وهذا ما أكدته منظمة الصحة العالمية في تقريرها الذي أصدرته عن الآثار الجانبية لحبوب منع الحمل^(٢).

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٩؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٣٢٠-٣٢١؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٦؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) جاء في التقرير أن نسبة حدوث السكتة الدماغية عند من يستخدم حبوب منع الحمل من غير المدخنات ازدادت مرة ونصف المرة مقارنة باللواتي لا يستعملنها. كما أظهرت الإحصاءات أن خطر حدوث خلل في الصمّات والخثرات الناجمة عن زيادة قابلية التخثر في الدم أعلى بثلاث إلى ست مرات عند مستخدمات حبوب منع الحمل، ولمزيد من التفصيل انظر: التقرير الطبي لتقديم خدمات الصحة الإنجابية والجنسية:

<http://www.ippfawr.org/NR/rdonlyres/8C149CB6-FAEB-4CDD-8102-7B9454E8B765/0/MedDirAR.pdf>

وانظر: تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة: ١٨٩ - ١٩٧؛ علم بيولوجيا الإنسان: ٣٩؛ نوافك الجامع في أمراض النساء: ٣٢٠-٣١٣؛ أطفال تحت الطلب ومنع الحمل: ٢١٦-٢٢٠؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٩٥-٢٩٦.

ب - أقراص منع الحمل أحادية الهرمون (POP - Progestin Only Pills): وهي عبارة عن أقراص تحوي هرمون البروجيستيرون (progesterone) فقط وبنسبة ضئيلة جدًا، ولها تأثير غير كامل على الإباضة؛ لكنها تزيد سماكة غشاء المهبل، وتؤدي إلى ضمور بطانة الرحم، وضعف في قدرة الحيوانات المنوية على تلقيح البويضة، وتصل فعالية هذا النوع في منع الحمل إلى (٩٨%) إذا استعملت بالطريقة الصحيحة^(١).

ومن مميزات هذا النوع: مناسبتها لبعض الحالات التي يتعذر فيها استخدام حبوب منع الحمل المركبة؛ مثل: حالة الرضاعة؛ لعدم تأثيرها على الحليب، كما أنها تناسب النساء المتقدّمات في السن، أو من لديهن الصداع النصفي، أو السكري، أو لمن أصبن بنطفات دموية، أو غير ذلك من الاعتلالات التي يزيد بها هرمون الأستروجين (Estrogen) سوءًا. كما يمكن استخدامها أيضًا في حالة ما قبل العمليات الجراحية؛ لعدم تأثيرها سلبًا بالمضادات الحيوية.

إن هذا النوع من الأقراص وإن كانت آثاره الجانبية أقل؛ إلا أنه يشترك مع النوع الأول في أغلبها. ومن آثاره الجانبية أيضًا: ازدياد احتمالات حدوث الحمل خارج الرحم، وتكون الدمامل في المبيض، وعدم انتظام الحيض، وقد تسبب حدوث نزيف في الفترة بين حيض وآخر^(٢).

ثانياً: حقن منع الحمل Contraceptive Injections: تحتوي هذه الوسيلة

(١) انظر: نوافك الجامع لأمراض النساء: ٣٠٩/١، ٣١١؛ موسوعة صيحة العائلة:

٦٢٩-٦٣٠؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٣٤٥.

(٢) انظر: موسوعة صحة العائلة: ٦٣٠؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي

والحاضر: ٣٤٥-٣٤٨؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٨٨-٢٨٩.

على البروجستيرون المصنع القابل للحقن (Synthetic Progesterone)؛ حيث يتم إعطاء المرأة الحقنة خلال الثلاثة أيام الأولى من الحيض، وتعمل على منع الحمل عن طريق منع الإباضة، وزيادة لزوجة المادة المخاطية التي يفرزها عنق الرحم، مما يعيق دخول الحيوانات المنوية إلى الرحم. كما تقلل سمك بطانة الرحم، مما يضعف قدرة الرحم على استقبال البويضة الملقحة. ومن أنواعها المستخدمة: الديبوبروفيرا (Depo-Provera)، ويمتد مفعولها لمنع الحمل ثلاثة أشهر، والنورستيرات (Noristerat)، ويمتد مفعولها مدة شهرين. ومن مميزات هذه الوسيلة: ارتفاع فعاليتها في منع الحمل حيث تقارب (١٠٠%)، كما أنها مريحة وسهلة الاستعمال، وتقوم لفترة طويلة نسبياً دون أن يكون تأثيرها دائماً، ويمكن استخدامها من قبل المرضعات بعد انقضاء ستة أسابيع على الوضع.

ومن أعراضها الجانبية المحتملة: بعض التغيرات في الحيض؛ كعدم انتظامه، أو حدوث نزيف متقطع، وقد تحدث نزيفاً غزيراً في حالات نادرة، وقد تظهر بعض الأعراض الجانبية التي تسببها جميع المستحضرات الهرمونية لمنع الحمل؛ كالغثيان، واحتقان الثديين، وزيادة الوزن، وقد لا تعود الخصوبة للمرأة قبل مرور سنة^(١).

ثالثاً: الرقعة اللاصقة لمنع الحمل: وهي عبارة عن لصقة مساحتها

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٩ - ٤٠؛ نوافك الجامع لأمراض النساء: ٣٢٤ -

٣٢٦؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٧؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٣٥١ - ٣٥٢؛ تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة: ٢٠١ - ٢٠٤؛ موقع الصحة الإنجابية :

http://productionhealth2009.blogspot.com/2009/12/blog-post_2511.html

حوالي بوصة ونصف، تضعها المرأة على جسمها لمدة ثلاثة أسابيع؛ إما على المؤخرة، أو البطن، أو الجذع، أو أعلى الذراع، ابتداء من اليوم الأول أو الثاني من الحيض، وتستعمل اللصقة الواحدة لمدة أسبوع، وتعمل على بث هرمونات منع الإباضة من خلال الجلد، وهي من ناحية المبدأ وطريقة التأثير تشبه تمامًا حبوب منع الحمل، وتحتوي على نفس الهرمونات الموجودة في الحبوب؛ وذلك لمنع عملية الإباضة^(١).

من مميزات هذه الوسيلة: أنها طريقة سهلة وفعالة في منع الحمل، كما أنها تعمل على تنظيم الدورة الشهرية، وتقلل كمية الدم إن كانت غزيرة، وتحمي من تشكل أكياس المبيض، وتعود خصوبة المرأة عادة وبسرعة بعد إيقافها - بإذن الله -.

أما الآثار الجانبية للصفات منع الحمل فمنها: بعض الأعراض التي قد تظهر خاصة في الأشهر الثلاثة الأولى وتزول غالبًا بعد الاستمرار في الاستعمال؛ كنزول دم غير منتظم، وصداع، وغثيان. ومن آثارها أيضًا: عدم مناسبتها لمن تعاني من أمراض مزمنة؛ كأمراض الكبد، أو السكر، ونحوها، وكذلك من لديها عوامل تؤدي لزيادة التخثر في الدم؛ حيث إن هذه الهرمونات ترفع احتمال تشكل الجلطات في الجسم^(٢).

رابعًا: نظام النوروبلاست (Norplant sestem): يتألف هذا النظام من ست كبسولات ذات حجم متطابق تحتوي على الليفونورجيستريل Levonorgestrel الذي يشبه هرمون البروجيستيرون (progesterone) الطبيعي؛ حيث يتم زرع هذه الكبسولات تحت الجلد في أعلى الذراع خلال أيام الحيض، وكحد أقصى في اليوم السابع. ويعمل الليفونورجيستريل (Levonorgestrel) عند انطلاقه من الكبسولات على تثبيط

(١) انظر: النشرة الطبية المرفقة بلصقة منع الحمل إفرا الجلدية.

(٢) انظر: المرجع السابق؛ المبادرة الإلكترونية للصحة الإنجابية بالعربية:

<http://www.injabia.org/ARHIAI/tabid/373/Default.aspx>.

الإباضة، ومنع الحيوانات المنوية من اختراق الحاجز المخاطي السميكة لعنق الرحم.

ومن مميزات هذه الوسيلة: أنها تعتبر من أحدث وسائل منع الحمل المؤقتة ذات الفعالية العالية؛ حيث تستمر فعاليتها لمدة خمس سنوات، وتتجاوز نسبتها في منع الحمل (٩٩ %)، ويمكن نزعها وإبطال مفعولها حين نشاء المرأة.

ومن مميزات أخرى أيضاً: مناسبتها لمعظم النساء في سن الخصوبة، وكذلك اللواتي لا تلتصقن أقراص منع الحمل، واللولب، والحقن، والوسائل التي تحتوي على هرمون الأستروجين، ولهن تخطين سن الخامسة والثلاثين من العمر.

أما التأثيرات الجانبية لهذه الطريقة فمنها: النزف الرحمي غير المنتظم، وانقطاع دم الطمث، إضافة للتأثيرات الجانبية الأخرى لموانع الحمل الهرمونية عامة^(١).

(١) سحب جهاز نوريبلانت نوريبلانت من السوق في عام ٢٠٠٠م؛ لوجود أجهزة عاطلة ولا تضمن منع الحمل. وقد استخدمت هذه الوسيلة في بعض الدول وأجريت عليها العديد من الدراسات التي أظهرت فعاليتها ومميزات أخرى، وأثارها الجانبية، وقاد الدراسة الدكتور تيموثي فيرلي من منظمة الصحة العالمية.

انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٣٩ - ٤٠؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٣٢٦-٣٢٨؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٩١؛ مكتبة الصحة الإنجابية التابعة لمنظمة الصحة العالمية «موانع الحمل القابلة للغرس تحت الجلد مقابل أشكال أخرى من موانع الحمل العكوسة أو غرسات أخرى، كوسيلة فعالة للوقاية من الحمل»:

http://apps.who.int/rhl/fertility/contraception/CD001326_bahamondes1_com/ar/index.html

جريدة الشرق الأوسط، الإثنين ٢٣/١/١٤٢٢هـ الموافق ١٦/٤/٢٠٠١م، العدد ٨١٧٥، مقال «أجهزة منع الحمل آمنة الاستخدام في الدول النامية»، ونشر المقال أيضاً بعدد يوم الأربعاء ١٨/١٠/١٤٢٢هـ الموافق ٢١/٢/٢٠٠٢م، العدد ٨٤٣٦:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=15&article=80462&issueno=8436>

المرجع السابق، الجمعة ١٣/١٢/١٤٢٣هـ الموافق ١٤٢/٣/٢٠٠٣م، العدد ٨٨٤٤، مقال «ظهور وسائل جديدة لمنع الحمل بعد سنوات من شحة الابتكارات»:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=14&article=152850&issueno=8844>

خامساً: الحلقات المهبليّة الهرمونية: تحتوي الحلقات الهرمونية على محفظة بلاستيكية بها كمية مقدرة من هرمون البروجيستيرون (progesterone)، وخاصة مادة نورجسترون (Norgesterol) وهورمون الاستراديول (Oestradiol)، ويتم وضعها في المهبل؛ حيث يقوم جدار المهبل تدريجياً بامتصاص الهرمون خلال ثلاثة أسابيع، ثمّ يتم إخراج المحفظة البلاستيكية من المهبل، وتعاد مرة أخرى بعد أسبوع. وتصل فعالية هذه الوسيلة حسب الدّراسات إلى (٩٧ %)، إلا أنّه من آثارها الجانبية: زيادة أمراض الشرايين، وجلطات القلب، إضافة إلى أنّ هذه الوسيلة لم تلق إقبالاً كبيراً حتى الآن^(١).

سادساً: كبسولة الإمبلانون (Implanon): وهي عبارة عن كبسولة صغيرة الحجم يبلغ طولها (٤٠) ملم، وسمكها (٢) ملليمتر، مصنعة من نوع معين من البلاستيك الرخو، يتم تركيبها للمرأة بأعلى الذراع في الجانب الداخلي تحت الجلد بواسطة الطبيب المختص، وتحتوي هذه الكبسولة على هرمون البروجيستيرون (progesterone) على هيئة إيتونوجيستريل (Etonogestrel)، حيث يتم إفراز كمية صغيرة منه يوميًا ببطء في الدم لمدة ثلاث سنوات، مما يؤدي إلى منع الحمل عن طريق منع الإباضة، وزيادة لزوجة المادة المخاطية التي يفرزها طبيعي عنق الرحم، فتصبح هذه المادة كسدادة حول عنق الرحم تعيق دخول الحيوان المنوي إلى الرحم، كما تقلل سمك بطانة الرحم؛ مما يقلل قدرة الرحم على استقبال أي بويضة ملقحة، وبالتالي عدم حدوث الحمل .

(١) انظر: الطبيب أدبه وفقهه: ٢٩١-٢٩٢؛ موقع الصحة الإنجابية :

ومن مميزاتها: يبدأ مفعولها خلال (٢٤) ساعة بعد التركيب، ويستمر لمدة ثلاث سنوات، وتبلغ فعاليتها لمنع الحمل أكثر من (٩٩%)، كما يمكن استخدامها من قبل المرأة المرضعة؛ لعدم تأثيرها على الرضاعة الطبيعية، واستعمالها يقلل من احتمال الإصابة بالتهابات منطقة الحوض، وتستعيد المرأة القدرة على الإنجاب بسرعة بعد إزالة الكبسولة؛ حيث يعود التبويض إلى طبيعته بعد إزالة الكبسولة مباشرة.

ومن آثارها الجانبية: الشعور بصداع، ودوار، وألم يسير عند لمس الثدي، وتقلبات مزاجية، وقد تحدث بعض التغيرات في الحيض؛ كعدم انتظامه، ونزول بعض قطرات الدم، أو حدوث نزيف غير منتظم - متقطع - وعادة ينتهي ذلك خلال الأشهر الأولى.

وقد يحدث انقطاع للحيض نتيجة منع عملية التبويض، وتقليل سمك بطانة الرحم التي تتساقط بعد ذلك في صورة دم الحيض. ومن آثارها أيضاً: زيادة الوزن بمعدل (١ - ٢) كيلوجرام كل عام^(١).

المجموعة الثانية: الوسائل الرحمية (اللؤلؤ) Intra Uterine Device - IUD:

وهو عبارة عن جهاز صغير ذي أشكال متعددة، مصنوع من البلاستيك، أو من البلاستيك والنحاس، يوضع داخل الرحم بواسطة الطبيب المختص. ويعمل اللؤلؤ على تغيير بيئة الرحم وقناتي المبيض لمنع عملية الإخصاب، وحتى لو حدث إخصاب فإن البيضة المخصبة لا تنغرس في جدار الرحم؛ إلا أن التأثيرات المانعة للحمل باللؤلؤ لا تعتمد على التدخل بعملية تعشيش البيضة رغم أن هذه الظاهرة تحدث أيضاً، وهي الأساس في استخدام اللؤلؤ النحاسي لمنع الحمل الطارئ.

(١) انظر: موقع صحة:

ومن أنواعه أيضا: اللولب الهرموني الذي يحتوي على هرمون البروجيستيرون *progesterone*، ويعمل على منع الحمل عن طريق منع الإباضة، ويستخدّم هذا النوع للمساعدة في علاج الدّورة المصحوبة بآلام شديدة، كما يقلل كمية الدّم النّازف أثناء الدّورة الشهرية (١).

ومن مميزاته: سهولة تركيبه ونزعه من قبل المختص، ويعد من وسائل منع الحمل الفعالة، وتبلغ فعاليته لمنع الحمل (٩٩%)، ولا يتطلب استعماله اتخاذ إجراءات وقائية أخرى لمنع الحمل من جانب الرجل أو المرأة، ويمكن تركه داخل الرحم ما بين ثلاث إلى عشر سنوات بحسب النوع المستخدم. كما أن اللولب النحاسي لا يمنع الإباضة، ولا يسبب تغييراً هورمونياً في جسم المرأة، بالإضافة إلى توفره ورخص ثمنه.

أمّا آثاره الجانبية فمنها: ارتفاع نسبة حدوث حمل خارج الرحم، وزيادة نسبة إصابة المرأة بالتهاب الحوض، ورفض الرحم للولب لدى (٧%) من النساء تقريباً خلال الثلاثة أشهر الأولى، وظهور آلام خفيفة أسفل البطن عند بعض النساء، بالإضافة لنزول بعض قطرات الدم خلال (٣ - ٥) أيام من تركيب اللولب، وقد يحدث نزيف رحمي غزير خلال الأشهر الأولى من استعمال اللولب، كما تطول مدة الحيض، وغالباً تخف حدة هذه الأعراض وتزول خلال الأشهر الأولى من تركيب اللولب (٢).

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤٠؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٣٠٢-٣٠٣؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٠؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٨٤.

(٢) انظر: نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٣٠٣-٣٠٥؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٠؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٦٠؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٨٥.

المجموعة الثالثة: الوسائل الموضعية (Local Methods): تعتبر هذه الوسائل حواجز ميكانيكية تمنع الحيوانات المنوية من الوصول إلى البويضة وإخصابها، وتستعمل هذه الوسائل في كل مرة تتم فيها عملية الجماع، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى قسمين:

القسم الأول: مبيدات النطاف المهبليّة (Vaginal Spermicides)، أو الوسائل الكيميائية لمنع الحمل (Chemical Contraceptives - Spermicides): وهي مواد كيميائية من شأنها إحداث شلل سريع يصيب الحيوانات المنوية في داخل المهبل، أو إحداث رغبة من شأنها تشكيل حاجز غازي أمام عنق الرحم لمنع الحيوانات المنوية من الحركة والدخول إلى الرحم، وتوضع هذه الوسائل في جوف المهبل قبل الجماع بحوالي (١٠ - ٣٠) دقيقة حسب النوع المستخدم، وتصل فعاليتها لمنع الحمل إلى (٦٠%) إذا استخدمت منفردة، أما إذا استخدمت مع وسيلة أخرى كالواقي الذكر. فتصل فعاليتها إلى (٨٥ - ٩٥%). ومن مميزاتها: أنّها طريقة موضعية رخيصة وسهلة الاستعمال لا تتطلب مجهودا وتستمر فاعليتها عدة ساعات.

ومن أنواعها: التّحاميل، والكريمات المهبليّة، والحبوب الفوارة، والدوش المهبلي الذي يتم إما باستعمال الماء الفاتر فقط، أو بمزجه مع المواد الكيميائية القاتلة للنطف؛ كالخل، والملح، وعصير الليمون، وحامض البوريك، والشبة، ومحلول برمنغنات البوتاسيوم، وغيرها؛ حيث إنّ لهذه المواد جميعها فعالية قوية في القضاء على الحيوانات المنوية، ولها فعالية في تطهير المهبل من الجراثيم، والميكروبات^(١).

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤٢؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٢٩٨؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣١؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٩؛ تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة: ١٠٧-١٢٨.

القسم الثاني: الوسائل العازلة (Barrier Metho): تمثل الوسائل العازلة عائقاً مادياً لمنع الحيوانات المنوية من الدخول إلى الجهاز التناسلي للكأنثى أثناء الجماع؛ إما بتغطية العضو التناسلي للرجل، أو بتغطية عنق الرحم، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلي :

أولاً: الواقي الذكري (Male Condoms): وهو عبارة عن غلاف رقيق مصنوع من مادة مرنة من المطاط، يغطي العضو التناسلي للرجل - القضيب المنتصب -، ويعمل على منع الحمل عن طريق الاحتفاظ بالوسائل المنوي داخله، ومنع وصوله إلى مهبل المرأة أثناء الجماع. وتبلغ فاعليته في منع الحمل (٩٨%) إذا استخدم بالطريقة الصحيحة.

من مميزاته: أنه يساعد على الوقاية من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، وليس له أي تأثير على أجهزة الجسم المختلفة أو على الخصوبة، وقد يساعد على تحسين حالات القذف المبكر.

أما آثاره الجانبية: فقد يحدث تهيج جلدي أو حساسية عند البعض من المادة المصنوع منها، وقد يقلل من الإحساس في القضيب أثناء الجماع عند البعض، وقد ينقطع الواقي أو يتسرب منه السائل المنوي أثناء الجماع فيفقد فاعليته في منع الحمل^(١).

ثانياً: الواقي الأنثوي (Female Condom): وهو غلاف رقيق مصنوع من مادة مرنة البولي يوريثان (polyurethane)، يبطن قناة المهبل بحيث يكون طرفه المغلق داخل المهبل ومغطياً لعنق الرحم، وطرفه المفتوح للخارج عند فتحة المهبل، وبه حلقتان في كل نهاية لتثبيت الواقي في مكانه. ويعمل الواقي

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤١؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم):

٢٩٦-٢٩٧ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٠؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٨.

الأنثوي على منع الحمل عن طريق الاحتفاظ بالوسائل المنوي بداخله ومنع دخوله إلى المهبل أثناء الجماع، وتتراوح نسبة فاعليته في منع الحمل بين (٧٩% - ٩٥%) تبعاً لقدرة المرأة على استعماله بطريقة مثالية .

ومن مميزاته: أنه يساعد على الوقاية من انتشار الأمراض المنقولة جنسياً، وليس له أي تأثير على أجهزة الجسم المختلفة أو على الخصوبة .

ومن عيوبه: انزلاقه إلى داخل المهبل أثناء الاتصال الجنسي، وقد يحدث تهيج أو حساسية للمهبل من الحلقة المرنة الموجودة عند طرفه الخارجي. كما تسبب أحياناً الحلقة المرنة الموجودة عند طرفه الداخلي تهيجاً أو حساسية للقضيب، وقد ينقطع الواقي أو يتسرب منه الوسائل المنوي أثناء الجماع فيفقد فاعليته في منع الحمل^(١).

رابعاً: الحاجز للمهبل (Diaphragm): وهو عبارة عن قبة ناعمة مصنوعة من المطاط المرن، توضع في المهبل لتغطية عنق الرحم، وبها حلقة قوية ولكنها مرنة، مما يساعد على الالتصاق بالجدران المهبليّة، ويجب استخدامه مع مبيدات النطاف. ومن مميزاته: عدم تأثيره على الخصوبة، كما أنه يوفر بعض الحماية من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. أما آثاره الجانبية فمنها: صعوبة وضعه بالشكل الصحيح؛ حيث إن على المرأة التدرب على وضعه ونزعه عدة مرات. كما أنه قد ينزاح من مكانه، ويجب عدم ترك الحاجز بالمهبل أكثر من (٢٤) ساعة منعاً لحدوث التهاب الجرثومي^(٢).

(١) انظر: نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٢٩٨؛ دليل صحة وعافية

المرأة: ٥٨-٥٩؛ تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة: ٨٠٦.

(٢) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤٠؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم):

٢٩٩-٣٠١؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٩.

خامساً: غطاء عنق الرحم أو القلنسوة العنقية (Cervical Cap) : كالحاجز المهبلي؛ ولكنه أصغر في الحجم وأكثر إحكاماً على عنق الرحم، ويستقر في مكانه بواسطة الشفط لعنق الرحم، أو جدران المهبل، ويجب أن يستخدم مع مبيدات النطاف^(١).

سادساً: الإسفنجية المهبلية (Vaginal Sponge): وهي عبارة عن قطعة إسفنجية مستديرة لينة ناعمة، ويتدلى من سطحها السفلي خيط من النايلون يستخدم عند إزالة الإسفنجية من المهبل، ويتم وضعها قبل الجماع بثني جانبيها وإدخالها إلى المهبل إلى أقصى حد حتى تصل إلى عنق الرحم؛ بحيث يكون السطح الذي يتدلى منه الخيط للأسفل جهة فتحة المهبل، والسطح الآخر للأعلى جهة عنق الرحم؛ وذلك لتغطية عنق الرحم ومنع دخول الحيوانات المنوية. كما تحتوي الإسفنجية على مادة قاتلة للحيوانات المنوية يتم إفرازها بصورة مستمرة خلال فترة تواجد الإسفنجية بالمهبل، والتي يجب أن تستمر على الأقل ست ساعات بعد الجماع، ويمكن عمل دش مهبلي أثناء وجودها بالمهبل.

أما فعاليتها لمنع الحمل فتتراوح في السيدات التي لم يسبق لهن الإنجاب من قبل بين (٨٤% - ٩١%)، وتقل في السيدات اللاتي سبق لهن الإنجاب بولادة طبيعية فتتراوح بين (٦٨% - ٨٠%)؛ وذلك نتيجة للتغيرات التي تحدث في عنق الرحم بعد الولادة الطبيعية.

ومن مميزات هذه الوسيلة: أنه ليس لها تأثير على أجهزة الجسم المختلفة، أو على خصوبة المرأة، ويمكن استعمالها قبل الجماع مباشرة، أو أربع وعشرين ساعة قبل الجماع، إلا أنه لا يصح تركها في المهبل أكثر من (٣٠) ساعة.

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤٠؛ نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم):

٣٠١-٣٠٢؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣٠-٦٣١.

أما آثارها الجانبية فهي: وجود صعوبة في استخدامها لدى بعض السيدات. كما أنه يتعذر استخدامها في بعض الحالات؛ كحالة وجود حساسية من مادة صنع الإسفنجية، أو من المواد القاتلة للحيوانات المنوية. كما يمنع من استخدامها بعد الولادة مباشرة أو بعد الإجهاض حتى يسمح الطبيب بذلك، وعند وجود نزيف مهبل، أو وجود التهابات في المسالك البولية^(١).

المجموعة الرابعة: الوسائل الطبيعية (Natural Methods): وتشمل ثلاث وسائل:

الوسيلة الأولى: الرضاعة الطبيعية - Lactational Amenorrhea Method (LAM) تعتبر الرضاعة الطبيعية وسيلة فعالة لمنع الحمل؛ حيث يعمل هرمون البرولاكتين (Prolactin)، وهو الهرمون المسؤول عن إدرار اللبن - إضافة إلى عمله - كوسيلة طبيعية تحد من الخصوبة لدى الأم بتأثيره على تغيير معدلات إفراز الهرمونات الطبيعية في جسم الأم التي تدعم التبويض، مما ينتج عنه منع حدوث الإباضة ومنع الحمل^(٢)؛ ولذلك تعد من أفضل الطرق المؤقتة لتنظيم الحمل، والتي يمكن أن تعتمد عليها المرأة خلال الستة أشهر الأولى بعد الولادة.

ويشترط لفعالية هذه الوسيلة بدء عملية الرضاعة بعد الولادة مباشرة، وإرضاع الأم طفلها بشكل مستمر حسب رغبة الرضيع دون مواعيد معينة، وأن يعتمد الرضيع في غذائه على حليب الأم دون إدخال غذاء خارجي، وألا يكون الحيض قد حدث بعد الولادة.

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤١؛ سياسة وسائل تحديد النسل في الماضي

والحاضر: ٢٤٤-٢٤٥؛ موقع صحة:

<http://www.sehha.com/womenissues/Contraceptives/V-Sponge.htm>.

(٢) لمعرفة تفصيل عمل هذا الهرمون وأثره انظر: أمراض النساء: ١٨٤-١٨٦.

ومن مميزات هذه الوسيلة: أنها فعالة بدرجة عالية؛ حيث تبلغ نسبة فعاليتها لمنع الحمل خلال الأشهر الستة الأولى التي تلي الولادة (٩٨%) إذا تم التقيد بالشروط السابقة. كما أنها وسيلة سهلة الاستخدام وغير مكلفة، ولها العديد من الفوائد الصحية التي تعود على الأم والطفل^(١).

الوسيلة الثانية: القذف خارج المهبل (Coitus Interruptus) : واشتهرت هذه الوسيلة باسم العزل، وهو من وسائل منع الحمل الشائعة الاستخدام قديماً وحديثاً، ويسمى أيضاً: الجماع المقطوع؛ لتوقف الجماع وإنهائه بالانسحاب قبل القذف؛ إلا أن هذه الطريقة ذات معدلات فشل مرتفعة؛ نتيجة عدم انسحاب الرجل في الوقت المناسب، أو عدم حصول الانسحاب الكامل، أو خروج بعض النطف في السائل الذي يسبق عملية القذف، وبالتالي قد يحدث الحمل.

ومن مميزات هذه الوسيلة: إمكانية ممارستها في أي زمان ومكان، كما أنها لا تكلف شيئاً.

أما آثارها الجانبية: فلها العديد من الآثار السلبية الصحية لكل من الرجل والمرأة؛ منها: فقدان النشاط الجنسي للرجل، وإصابته - في بعض الأحيان - بالارتخاء وسرعة الانزال والعنة. أمّا عند المرأة فتحدث هذه الوسيلة تهيجاً محلياً، واحتقاناً متوالياً مزمناً في الحوض، مما يحدث أعراض؛ كتضخم الرحم، والإضرابات العصبية، والانفعال السريع، وآلام الجماع، وربما أدى - في بعض الحالات - إلى البرود الجنسي^(٢).

(١) انظر: موقع صحة:

<http://www.sehha.com/womenissues/Contraceptives/LAM.htm>؛

سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٢٠٠-٢٠٥؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٧٦-٢٧٦.

(٢) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤١؛ تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة: ١٠٠-١٠٢؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٢٧٦-٢٧٨.

الوسيلة الثالثة: الوعي بالخصوبة - Fertility Awareness Method

Safe Period: تعتمد هذه الطريقة على معرفة وقت حدوث الإباضة، والامتناع عن الجماع خلال أيام الخصوبة، أو استعمال إحدى الوسائل الحاجزة خلال هذه الفترة. ولتحديد وقت الإباضة عدة طرق؛ منها: طريقة درجة الحرارة، وذلك بمتابعة درجة حرارة الجسم لمعرفة وقت الإباضة؛ حيث ترتفع درجة حرارة معظم النساء نصف درجة عند حدوث التبويض. والطريقة الثانية: متابعة التغيرات التي تحدث في إفرازات عنق الرحم، فقلة كثافة هذه الإفرازات وغزارتها مؤشر لحدوث الإباضة. والطريقة الثالثة: الحساب الدقيق لأيام الدورة الطمثية؛ لتحديد وقت الإباضة، وذلك بتحديد أيام الدورة الشهرية لمدة اثني عشر شهراً؛ حيث يعد أول يوم لنزول الحيض اليوم الأول، ثم يطرح العدد ثمانية عشر من أقصر دورة يتم تسجيلها، فيكون هذا اليوم هو أول يوم تقديري لأيام الخصوبة، ثم يطرح العدد عشرة من أطول دورة يتم تسجيلها، ويكون هذا اليوم آخر أيام الخصوبة، فيتم الامتناع عن الجماع خلال أيام الخصوبة التي تم تحديدها. كما توجد منبهات بديلة أخرى؛ مثل: ألم التبويض، ويعتبر من المؤشرات الثانوية.

وتشير الدراسات الإحصائية إلى أن نسبة نجاح هذه الوسيلة لا تتجاوز (٨٠%)، نظراً لارتفاع نسبة الخطأ في حساب الفترة التي ينبغي فيها الامتناع عن الجماع؛ حيث تعتمد هذه الطريقة على تقدير وقت الإباضة، والدورة الطمثية لكل امرأة تتغير^(١).

المجموعة الخامسة: الوسائل الطارئة (Emergency Contraception) :

وهي الوسائل التي يتم اللجوء إليها في الحالات الطارئة؛ كحالات فشل إحدى

(١) انظر: علم بيولوجيا الإنسان: ٤٢؛ سياسة وسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٢٠٨-٢١٣؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣١-٦٣٢؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٦١.

الوسائل العازلة لمنع الحمل أثناء الجماع، كانقطاع الواقي، أو انزلاق غطاء عنق الرحم، أو نسيان أخذ أقراص منع الحمل، وفي حالات الاغتصاب لمنع حدوث الحمل، وتتمثل هذه الوسائل في وسيلتين:

الوسيلة الأولى: أقراص منع الحمل الطارئة: وتوجد منها عدة أنواع؛ ومنها أقراص تحتوي على هرموني الإستروجين (Estrogen)، والبروجيستيرون (progesterone) معاً بجرعات كبيرة، وهي الأكثر استخداماً، وأقراص تحتوي على هرمون البروجستيرون (progesterone) فقط.

وتعمل أقراص منع الحمل الطارئة على منع الحمل عن طريق منع عملية التبويض، فإذا كان قد حدث التبويض؛ فإنها تمنع حدوث التلقيح، وإذا حصل التلقيح فإنها تمنع انغراس البويضة الملقحة في بطانة الرحم، وتتراوح نسبة فاعلية الأقراص الطارئة لمنع الحمل (٧٥% - ٨٩%)، لكن يجب استخدامها خلال (٧٢) ساعة بعد الجماع. وقد تظهر بعض الأعراض الجانبية اليسيرة؛ كالغثيان، والقيء، والصداع، وألم يسير عند لمس الثدي، وعادة تختفي هذه الأعراض خلال أربع وعشرين ساعة من استخدام الجرعة الثانية للأقراص^(١).

الوسيلة الثانية: اللولب: حيث يتم استخدام اللولب النحاسي بتركيبه خلال خمسة إلى سبعة أيام من حصول الجماع، فيعمل على منع الحمل عن طريق منع تلقيح البويضة بواسطة الحيوان المنوي، أو منع انغراس البويضة الملقحة في بطانة الرحم، وتبلغ نسبة فاعليته ٩٩,٩% إذا تم استخدامه خلال أسبوع بعد حدوث الجماع^(٢).

(١) انظر: نوافك الجامع في أمراض النساء (مترجم): ٣٢٩؛ الطبيب أدبه وفقهه:

٢٨٩؛ دليل صحة وعافية المرأة: ٥٩؛ موقع صحة :

<http://sehha.com/womenissues/Contraceptives/Emergency.htm> .

(٢) انظر: المراجع السابقة.

• المطلب الثاني: الحكم الشرعي لاستخدام وسائل منع الحمل؛

يفرق العلماء بين حكم استعمال وسائل منع الحمل الدائمة المؤدية للعقم، وبين وسائل منع الحمل المؤقتة، وفيما يلي بيان لحكم كل منهما على النحو التالي:

أولاً: الحكم الشرعي لاستخدام وسائل منع الحمل الدائمة؛

نص بعض الفقهاء المتقدمين على تحريم منع الحمل الدائم واستخدام وسائله، جاء في حاشية البيجرمي: "يحرم استعمال ما يقطع الحبل من أصله، كما صرح به كثيرون، وهو ظاهر"^(١). وهذا ما قرره جمهور الفقهاء المعاصرين، فأجمعوا على حرمة استخدام وسائل منع الحمل الدائمة التي تؤدي إلى قطع النسل، والمتمثلة في الوسائل الجراحية للتعقيم (Surgical Methods – Sterilization)؛ كربط قناة فالوب للسيدات (Female Tubal Ligation)، وقطع الحبل المنوي للرجل (Vasectomy – Male Sterilization)، وغيرهما، ما لم تكن هناك ضرورة شرعية معتبرة لذلك. ويقاس على ذلك كل ما يؤدي إلى منع الإنجاب بالكلية، أو استئصال الشهوة ولو كان بعذر الفقر، أو عدم الرغبة في الإنجاب^(٢).

(١) ٤/٤٠. وانظر: شرح الزرقاني على خليل: ٣/٢٢٥؛ الإنصاف: ١/٣٨٣.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، الدب، تنظيم النسل وتحديده: ١٩٨/١ - ١٩٩؛ المرجع السابق، العلوي، تحديد النسل وتنظيمه: ١/٤٧١؛ البوطي، مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً: ٣٦؛ موقع مجمع الفقه الإسلامي بالهند، قرارات الندوة الفقهية الأولى بالهند من ١-٣ إبريل ١٩٨٩ م:

وهذا هو الأصل الشرعي الذي تقرره أدلة الكتاب والسنة، جاء في الجامع لأحكام القرآن في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا ضَلَّةَ لَهُمْ وَلَا أَذُنَ يُعِيرُهُمْ خَلَقَ اللَّهُ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا﴾^(١) "ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز؛ لأنه مثله، وتغيير لخلق الله تعالى"^(٢).

وثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ نهى عن الاختصاء^(٣)، فعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه^(٤) قال: «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ^(٥) (الْتَبُّلُ)^(٦)،

(١) سورة النساء: آية ١١٩.

(٢) ٣٩١/٥. وانظر: أضواء البيان: ٤٧٨/١.

(٣) الخصاء: هو الشق على الأنثيين وانتزاعهما. انظر: فتح الباري: ١٤٧/١٠؛ الموسوعة لطبية الفقهية: ٨٩.

(٤) أبو إسحاق، سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب، الزهري. أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثير. توفي بالعقيق سنة ٥٥هـ على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة على ما ذكره ابن حجر. انظر: أسد الغابة: ٤٣٣/٢-٤٣٧؛ تقريب التهذيب: ٢٣٢.

(٥) أبو السائب، عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي. من السابقين إلى السلام. هاجر إلى الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولى في جماعة فلما بلغهم أن قريشا أسلمت رجعوا. توفي بعد شهوده بدرا في السنة الثانية من الهجرة، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين وأول من دفن بالعقيق. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦١/٤؛ أسد الغابة: ٦٢٠/٣.

(٦) أصل التَّبُّل: القطع، ومعناه الانقطاع عَنِ النِّسَاءِ وَتَرَكَ النِّكَاحَ انْقِطَاعًا إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: التَّبُّلُ: هُوَ تَرَكَ لَذَاتِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا، وَالْانْقِطَاعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّفَرُّغِ لِعِبَادَتِهِ. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٥٢٥/٩.

وَلَوْ أَنَّنِ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا»^(١). وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢) رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَنَا نِسَاءً، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَهَآنَا عَنْ ذَلِكَ»^(٣). والوسائل الحديثة لمنع الحمل منعاً نهائياً تقوم مقام الخصاء في الرجل؛ لاستئصالها القدرة على الإنجاب نهائياً، كما أنها تغيير لخلق الله، فتلحق بالخصاء في الحكم ويحرم استخدامها.

ولأنَّ التَّعْقِيمَ أمر يجافي الطبيعة الإنسانية، ويتنافى وتعاليم الإسلام الصَّريحة؛ فإنَّ من مقاصد الشريعة الإسلامية: تكثير النسل وبقاءه، ومنع الحمل الدائم واستعمال وسائله يتنافى مع هذا المقصد العظيم ويهدمه، فاستوجب أن يكون حراماً.

جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة بشأن تنظيم النسل: "يَحْرُمُ على الرجل والمرأة استئصال القدرة على الإنجاب - وهو ما يعرف بالإعقام أو التَّعْقِيم - ما لم تَدْعُ إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية"^(٤).

(١) متفق عليه. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح (١٦)، استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه إن وجد (١)؛ حديث (٦-٨/١٤٠٢)؛ ٥٢٥/٦؛ صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب النكاح (٦٧)، باب ما يكره من التبطل والاختصاء (٨)، حديث (٥٠٧٣، ٥٠٧٤)؛ ١٠/١٤٦.

(٢) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ غَافِلٍ بْنُ حَبِيبٍ الْهَذَلِيُّ. من كبار الصحابة السابقين إلى الإسلام وفقهاءهم. شهد بدرًا وما بعدها. ولأزم النبي ﷺ وحدث عنه بالكثير. اختلف في مكان وفاته فقيل: توفي بالكوفة سنة ٣٢هـ، وقيل: توفي بالمدينة ودفن بالبقيع. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٣-١٦؛ الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٦٨/٢-٣٧٠؛ أسد الغابة: ٣/٢٨٠-٣٨٦.

(٣) أخرجه البخاري. صحيح البخاري بشرح ابن حجر، كتاب النكاح (٦٧)، باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام (٦)، حديث (٥٠٧١)؛ ١٠/١٤٥.

(٤) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، قرار رقم (١) بشأن تنظيم النسل:

ويستوي في تحريم التَّعْقِيم أن يكون قبل الإنجاب أو بعده، ولا يهم هنا عدد مرات الإنجاب؛ إلا أنه يستثنى من حكم التَّحْرِيم حالات الضَّرورة الشرعية؛ ومنها: الحالات التي يقرّر فيها الطبيب المختص النُّقَة أن حدوث الحمل يهدد حياة المرأة، أو سيؤدي إلى ضرر بالغ على صحتها، ويتعذر على المرأة استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة؛ كما في بعض حالات الإصابة بالفشل الكلوي، أو أمراض القلب الشديدة، أو بعض حالات الأمراض النفسية والعقلية الشديدة، أو حالة حدوث انفجار بالرحم مما لا يسمح معه بالحمل، فتجوز حينئذ عملية التَّعْقِيم؛ حفاظاً على حياة المرأة من الخطر المحقق الذي يهدد حياتها في حالة الحمل.

أمّا عن دواعي التَّعْقِيم للرجل؛ فلا توجد هناك أسباب صحية لتعقيمه، ما عدا حالات الأمراض الوراثية التي يتطلب الحكم فيها مزيداً من الدِّراسة والضَّبْط، أمّا الأسباب الاجتماعية فلا تعد ضمن الأسباب المعتبرة لإباحة التَّعْقِيم^(١).

ولذا لا بد من توعية الأطباء والطبيبات بالقواعد والضوابط الفقهية المنظمة لهذه العملية، وعدم التساهل في إجراء التَّعْقِيم بناء على طلب الرجل أو المرأة فقط، ودون وجود الضَّرورة الشرعية الدَّاعية لذلك؛ بل من الواجب - في مثل هذه الحالات - على المختصين من الأطباء والطبيبات بيان الحكم الشرعي للرجل أو المرأة؛ لجهل الكثيرين به، وطلبهم للتَّعْقِيم دون إدراك عواقبه، والغالب تراجعهم عن طلب التَّعْقِيم بعد بيان القاعدة الشرعية لهم من المختصين مدعمة بالناحية الطبية، وبيان مضاعفات هذه العملية؛ حيث إنّ المرأة - في الغالب - تتأثر نفسياً بعد إجراء عملية التَّعْقِيم؛ لشعورها بفقدانها جزءاً مهماً من قدراتها، مما يؤدي إلى عودة بعض الحالات مطالبة بإيجاد

(١) انظر: المرجع السابق، تحتوت، حول تنظيم النسل وتحديده: ٨٧/١؛ المرجع السابق، الدُّبُو، تنظيم النسل وتحديده: ١٩٨/١ - ١٩٩؛ سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٣٧٣-٣٧٩.

طريقة للحمل، بالإضافة إلى ما قد ينشأ عن التعقيم من مشاكل اجتماعية نتيجة رغبة الطرف السليم في الإنجاب، مما قد يؤدي إلى الفقرة بين الزوجين^(١).

ثانياً: الحكم الشرعي لاستخدام وسائل منع الحمل المؤقتة؛

أولاً: أقوال الفقهاء؛

تتاول الفقه الإسلامي بيان حكم رغبة الزوجين أو أحدهما في عدم الإنجاب من خلال بحث موضوع: العزل عن الزوجة أثناء الجماع، فهي الصورة التي سئل رسول الله ﷺ عن حكمها، والتي كانت معروفة في ذلك الوقت لمنع الإنجاب؛ وقد دلت النصوص الصحيحة الصريحة على إباحته، واشترط القائلون بالإباحة رضا الزوجة، وألا يستتبع ذلك ضرر بالزوج أو الزوجة، وهو المفهوم من استدلالهم بقاعدة نفي الضرر، وهذا مذهب جمهور العلماء من الحنفية، والمالكية، وقول عند الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة، وإليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين، واستثنى الحنفية ما إذا فسد الزمان فأباحوا العزل عن الزوجة دون إذن^(٢)، خلافاً للظاهرية القائلين بمنع العزل مطلقاً^(٣)، والشافعية القائلين بالكراهة^(٤).

(١) انظر مضاعفات التعقيم: سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر: ٤٠٧-

٤٠٩، ٤٣٩-٤٤٠؛ نوافك الجامع لأمراض النساء: ٣٣٧/١-٣٣٨، ٣٤٠؛ دليل صحة وعافية المرأة ٦١.

(٢) انظر: الدر المختار وحاشية ابن عابدين عليه: ١٧٥-١٧٦؛ الهداية وفتح القدير

عليها: ٣/٤٠٠-٤٠١؛ الذخيرة: ٤١٨-٤١٩؛ القوانين الفقهية: ١٤١؛ المذهب:

٧٦٨/٢؛ المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة: ٢٣٥/٢؛ المغني على

مختصر الخرقى: ١٣٣/٨-١٣٥.

(٣) انظر: المحلى بالآثار: ٢٢٢/٩.

(٤) انظر: المذهب: ٧٦٨/٢؛ حلية العلماء: ٥٢٦/٦؛ إحياء علوم الدين: ١١٠/٢.

وكما تقدم فقد استدل الفقهاء بالنصوص الدالة على إباحة العزل على جواز تنظيم النسل عند الحاجة برضا الزوجين، واشتراطوا لذلك مشروعية الوسيلة المستخدمة، وعدم ترتب ضرر على استعمالها، وألاً يكون فيها عدوان على حمل قائم، فالإباحة لا تكون إلا برخصة باعثة، مع اختلاف الفقهاء في أسباب هذه الرخصة ما بين موسع ومضيق^(١).

وتناول بعض الفقهاء طرقاً أخرى لمنع الحمل؛ إلا أنهم اختلفوا هل تلحق هذه كل الوسائل بالعزل فتقاس عليه، أم لا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك، فمنهم من ألحق وسائل منع الحمل المؤقتة كلها بالعزل، ومنهم من فرق فألحق بالعزل ما يشبهه من الوسائل التي يتي بها الزوجان أو أحدهما الحمل. أمّا تناول الدواء لمنع الحمل فلم يلحقه بالعزل في الحكم.

فعند الحنفية جاء في حاشية ابن عابدين: "يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها منعاً لوصول الماء إليه لأجل منع الحمل"^(٢).

وعند المالكية جاء في حاشية الخرشي: "ومثل العزل أن يجعل في الرحم خرقة ونحوها مما يمنع وصول الماء للرحم"^(٣).

وفي فتح العلي المالك: " ما قولكم في استعمال دواء لمنع الحمل، أو وضع شيء في الفرج حال الجماع لذلك، هل يجوز ؟ لا يجوز تناول دواء لمنع الحمل، وأما وضع شيء كخرقة في الفرج حال الجماع تمنع وصول الماء إليه؛ فألحقه عبد الباقي بالعزل من الجواز بشرطه"^(٤).

(١) انظر من هذه الدراسة المطلب الثاني من المبحث الأول: ٦ - ١٤.

(٢) ٥٣٧/٩.

(٣) ٢٢٥/٣.

(٤) ٣٩٩/١.

وعند الشافعية جاء في نهاية المحتاج: " أمّا استعمال الرجل والمرأة دواء لمنع الحمل فقد سئل عنها الشيخ عز الدين فقال: لا يجوز للمرأة ذلك وظاهره التحريم، وبه أفتى العماد بن يونس، فسئل عما إذا تراضى الزوجان الحران على ترك الحمل هل يجوز التداوي لمنعه بعد طهر الحيض؟ أجاب: لا يجوز أ هـ. وقد يقال: هو لا يزيد على العزل، وليس فيه سوى سد باب النسل ظناً وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً، وعلى القول بالمنع فلو فرق بين ما يمنع بالكلية - أي الحمل - وبين ما يمنع في وقت دون وقت فيكون كالعزل؛ لكان متجهاً^(١).

وفي حاشية البيجرمي: " أمّا ما يبطل الحمل مدة ولا يقطعه من أصله؛ فلا يحرم كما هو ظاهر؛ بل إن كان لعذر كتربية ولد لم يكره؛ وإلا كره^(٢).

"وسئل ابن تيمية - رحمه الله - عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة تمنع بذلك نفوذ المنى في مجاري الحمل، فهل ذلك جائز حلال أم لا؟ وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع ولم يخرج يجوز لها الصلاة والصوم بعد الغسل أم لا ؟ فأجاب: أمّا صومها وصلاتها فصحيحة وإن كان ذلك الدواء في جوفها، وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء، والأحوط أنه لا يفعل - والله أعلم -^(٣).

ونظراً لتنوع وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة فالصحيح عدم إمكان قياسها كلها على العزل؛ لاختلاف الأثر المترتب على استعمالها، وقد تناول

(١) ٤٤٣/٨.

(٢) ٤٠/٤.

(٣) مجموع الفتاوى: ٢٧١-٢٧٢.

الفقهاء المعاصرون بيان الحكم الشرعي لهذه الوسائل، واختلفوا في جواز استعمالها على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور الفقهاء المعاصرين إلى إباحة استعمال وسائل منع الحمل المؤقتة بشروط. حسبما يترتب على استعمال الوسيلة من محاذير شرعية، وقولهم هذا مبني على قولهم بإباحة تنظيم النسل إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً. بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وعن تراض، بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وألا يكون فيها عدوان على حمل قائم^(١)، وهو ما أقره مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة بالكويت في الفترة ١-٦ جمادى أولى ١٤٠٩هـ / ١٠-١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨م.

وأهم ما ذكره من الشروط المقيدة لإباحة استعمال وسائل منع الحمل المؤقتة ما يلي:

- ١- أن تدعو الحاجة لاستعمال هذه الوسائل؛ كأن يكون بالمرأة مرض تتضرر معه بالحمل، فتمنع الحمل حتى يزول ذلك المرض. وكمنع الحمل لأجل الحفاظ على صحة المرأة من كثرة الحمل وتتابعه، ومن أجل الحفاظ على الرضيع والعناية به، وغير ذلك.
- ٢- أن يكون قرار تنظيم النسل حسب تقدير الزوجين وتشاور ورضاً منهما معاً؛ لأن إيجاب النسل من مقاصد النكاح الأساسية، وهو حق ثابت لكل واحد منهما، فلا يجوز لأحدهما منع الآخر منه بدون رضاه.
- ٣- أن لا يكون قرار الزوجين بمنع الحمل قاتجاً عن خوف الفقر.

(١) انظر من هذه الدراسة: ٦.

٤- انتفاء الضرر، فيجب أن لا يترتب على استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة ضرر بالمرأة، أو بالرجل عند استخدام وسائل للرجل، وعلى هذا ينبغي الأخذ بأسهل الأسباب وأقلها ضرراً، واللجوء للمشورة الطبية قبل الإقدام على استخدامها.

٥- أن لا يكون هناك ضغط معنوي أو مادي من الدولة، أو المجتمع، أو الهيئات الطبية.

٦- أن تكون وسيلة منع الحمل مؤقتة غير دائمة، وألا يكون القصد من استخدامها قطع النسل بالكلية^(١).

وهذا ما قرره هيئة كبار العلماء السعودية^(٢).

القول الثاني: منع استخدام وسائل منع الحمل مطلقاً، إلا عند الضرورة؛ لأنه من المقرر أن الضرورات تبيح المحظورات، فيكون استعمالها حالة الضرورة من قبيل الرخصة ولا تتعداها لغيرها^(٣).

واقصر بعض أصحاب هذا القول على إباحة استعمال وسيلتين للمرأة

(١) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، تحتوت، حول تنظيم النسل وتحديدته: ٨١/١-٨٢؛ المرجع السابق، البار، تنظيم النسل وتحديدته: ١٠١/١-١٠٢؛ البوطي، مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً: ٣٥-٣٦؛ الطبيب أدبه وفقهه: ٣٠٤-٣٠٥؛ الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء: ١٥٠-١٥٣؛ إسلام ويب، مركز الفتوى، رقم الفتوى: ١٥٦٢٥١، ١٨٣٧٥، ٢٢٧٨٤، ٣١٩٦٨، ٣٦٠٣٦.

<http://www.islamweb.net/fatwa/index.php>

(٢) أبحاث هيئة كبار العلماء، قرار هيئة كبار العلماء رقم (٤٢) وتاريخ ١٣/٤/١٣٩٦هـ بشأن منع الحمل وتحديد النسل وتنظيمه: ٤٤٢/٢-٤٤٣.

(٣) انظر: أبو فارس، تحديد النسل والإجهاض في الإسلام: ٦٥، ٦٦؛ الخطيب، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية: ١٤٢-١٤٣.

عند الحاجة لمنع الحمل؛ الأولى: العزل، بشرط اتفاق الزوجين؛ حيث ورد النص بجوازه عند الحاجة، ولا يقاس غيره عليه؛ لأنَّ في استعمال وسائل منع الحمل الحديثة من الإضرار ما ليس في العزل كما أثبت ذلك أهل الاختصاص. والثانية: الامتناع عن الجماع في فترة نزول البويضة وقابليتها للتلقيح، وهو ما يسمى بالوعي بالخصوبة، أو فترة الأمان؛ حيث تعد من الوسائل الطبيعية لمنع الحمل^(١).

ثانياً: عرض الأدلة، ومناقشتها:

أولاً: أدلة القول الأول: استدل جمهور الفقهاء على صحة مذهبهم بالأحاديث الصحيحة الدالة على جواز العزل^(٢)، وبما روي عن جمع من الصحابة - رضوان الله عليهم - من جواز العزل^(٣)، وقاسوا عليه جواز استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة بشرط ألا تلحق هذه الوسائل الضرر بالزوجة أو الزوج، فما دام الباعث على العزل هو منع الحمل؛ فيقاس عليه إباحة منع الحمل بكل وسيلة حديثة تمنعه مؤقتاً دون تأثير على أصل الصلاحية للإنجاب.

(١) انظر من هذه الدراسة: ٣٤-٣٥. وانظر تفصيل القول عن الوسيلة الطبيعية لمنع الحمل فترة الأمان وتحديد وقت الإباضة: الجهاز التناسلي المؤنث عيوبه وإصاباته: ٢٨١؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣١-٦٣٢.

(٢) انظر من هذه الدراسة: ٩-١٠.

(٣) ممن روي عنهم جواز العزل: علي، وسعد بن أبي وقاص، وزيد بن ثابت، وأبي أيوب، وجابر، وابن عباس، والحسن بن علي، وخباب بن الأرت، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم. انظر: فتح القدير: ٣ / ٤٠١؛ المغني على مختصر الخرقى: ٨ / ١٣٤؛ الشرح الكبير على متن المقنع: ٨ / ١٣٣.

وعليه فيباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو تأخير مده؛ كاستعمال أقرص منع الحمل أو غيرها من الوسائل التي يبقى معها الزوجان صالحين للإنجاب.

ثانياً: إن استعمال وسائل منع الحمل أولى من العزل؛ لأنه معها يكون الاتصال الجنسي بطريق طبيعي، أمّا العزل فيترتب عليه أضرار للزوجين أو لأحدهما على الأقل^(١).

ثالثاً: إن الغرض من منع الحمل أقل أحواله أن يكون تحسني في أصله حاجي في ماله، وقد يكون حاجي محض؛ أو ضروري؛ وكما هو مطوم فإن التخفيف الشرعي في حالات الاضطرار لا يقتصر على حالات الضرورة الملجئة، بل يشمل الحاجات التي هي دون الضرورة، وعلى هذا تقررت القاعدة الفقهية " الْحَاجَةُ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً"^(٢). فالحاجة يفتقر إليها للتوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب، إلا أنها أدنى مرتبة من الضرورة إذ لا يبلغ الفساد المترتب على عدم مراعاتها ما يترتب على عدم مراعاة الضرورة^(٣).

وعلى هذا يتخرج القول بجواز التحكم المؤقت في الإنجاب، إذا دعت إليه حاجة معتبرة شرعاً، بحسب تقدير الزوجين عن تشاور بينهما وتراض، شرط ألا يترتب على ذلك ضرر، وأن تكون الوسيلة مشروعة، وألا يكون فيها عدوان على حمل قائم.

(١) انظر من هذه الدراسة: ٣٤.

(٢) ابن نجيم، الأشباه والنظائر: ٩١؛ السيوطي، الأشباه والنظائر: ٨٨؛ مجلة الأحكام العدلية (م: ٣٢): ٣٨/١.

(٣) انظر: الموافقات في أصول الشريعة: ٩/٢.

رابعاً: ما صرح به بعض الفقهاء من جواز شرب الدواء لإلقاء النطفة قبل الأربعين^(١).

أدلة القول الثاني: استدل القائلون بمنع استخدام وسائل منع الحمل مطلقاً إلا عند الضرورة بما يلي:

أولاً: إنّ الفكرة السائدة والمشهورة في زماننا بتنظيم النسل وترقية الأسرة ومنع الحمل من المؤامرات على دين الله تعالى؛ لتقليل نسل المسلمين، وأخذ ما تبقى لديهم من وسائل القوة، وهي كثرة العدد، ولا توجد مصلحة تعود على المسلمين بتنظيم نسلهم أو تحديده واستعمال الوسائل المعينة على ذلك، وكما هو مقرر في الشريعة فإن الحكم رفيق المصلحة يوجد حينما توجد، واستعمال وسائل منع الحمل بصفة دائمة أو مؤقتة يتنافى مع مقاصد الزواج؛ لأنه يعطل إحدى غاياته الأساسية؛ وهي التناسل، وتؤكد حرمة استعمال موانع الحمل لما يترتب عليها من أضرار تلحق بالمرأة عند تتعاطى هذه الأدوية كما هو مقرر عند أهل الاختصاص^(٢).

ثانياً: لا توجد حاجة عامة لاستعمال وسائل منع الحمل؛ بل قد تظهر حاجة خاصة لاستعمالها، ويشترط في الحاجة لتتزل منزلة الضرورة أن تكون متعينة (أي لا يقوم غيرها مقامها)، وعند الضرورة يرخص استعمال الوسيلة المناسبة، مع الالتزام بضوابط الضرورة الشرعية، فاستعمال وسائل منع الحمل رخصة منوطة بحكم الأفراد لا تتعدها لغيرها؛ فالرخص في الشرع لا تعمم.

(١) انظر: الروض المربع: ٢٠٧/٣.

(٢) انظر: أبو فارس، تحديد النسل والإجهاض في الإسلام: ٦٥.

ثالثاً: قياس استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة على العزل، فكما يجوز العزل عند الضرورة، فكذلك يجوز استعمال وسائل منع الحمل عند الضرورة وبعد المشورة الطبية، مثل أن تتعرض المرأة لخطر الموت، أو تخاف على نفسها أو على ولدها الرضيع ضرراً غير عادي إذا وقع الحمل. أمّا استعمال وسائل منع الحمل مع عدم الحاجة الحقيقية فيتنافى مع مبادئ الإسلام منافاة تامة^(١).

ويناقش القائلون بمنع استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة مطلقاً باستثناء العزل والامتناع عن الجماع فترة الخصوبة بأنّ ذلك لا يصح لأمر: أحدها: أنّ هذا القول يوقع المكلف في الحرج، والشريعة تأبى وقوع المكلف في الحرج، بيانه: أنّ هناك حالات تتطلب وجوب استعمال المرأة لوسائل منع الحمل والتي قد يترتب على استعمالها بعض الضرر الذي ينفوت بين حالة وأخرى؛ ولكن المصلحة الناشئة عن استعمالها تفوق الضرر، وهنا ينبغي الموازنة بين المصلحة الناشئة والضرر المترتب على استعمال المانع بمقياس الشريعة الإسلامية، ولا يصح تعميم القول بالإباحة مطلقاً، ولا بالمنع مطلقاً.

الثاني: الاقتصار على إباحة منع الحمل عند الحاجة على العزل، والامتناع عن الجماع فترة الخصوبة، يتعارض مع الواقع؛ حيث تتطلب بعض الحالات منع الحمل بوسيلة فاعلة بنسبة كبيرة؛ كالوسائل التي تصل نسبتها إلى (٩٩%)، وهاتان الوسيلتان تريد معهما حالات حصول الحمل بنسبة (٢٠%)، حيث تعد الوسائل الطبيعية لمنع الحمل أقل اعتمادية من

(١) انظر: المودودي، حركة تحديد النسل: ١٤٢-١٤٣.

الوسائل الأخرى لمنع الحمل؛ لتأثرها بعدة عوامل، فالامتناع عن الجماع فترة الخصوبة يعتمد على تقدير وقت الإباضة الذي قد يتغير بتغير الدورة الطمثية للمرأة، كما يختلف من امرأة لأخرى، مما يتطلب إعداد سجل دقيق لعدة أشهر لتواريخ الدورة الطمثية لمعرفة نمط حدوثها بدقة وتحديد وقت الإباضة^(١)، مما يؤدي في بعض الحالات عند حدوث الحمل إلى اتخاذ الطبيب قراراً بلزوم إجهاض الجنين؛ حرصاً على حياة الأم، وهنا يقع الضرر على الزوجين، فقد يقعان في حيرة لحين اتخاذ القرار، ولا يخفى الأثر النفسي السلبي عليهما المترتب على ذلك، فإذا تم الإجهاض تأثراً لفقدان الجنين، إضافة إلى ما قد يترتب على ذلك من تأثير على الناحية الصحية للأم.

وأيضاً فإن بعض وسائل منع الحمل المؤقتة تستعمل كعلاج لبعض الحالات المرضية، إضافة إلى منعها للحمل ومن ذلك: استعمال حبوب منع الحمل لعلاج الحيض غير المنتظم^(٢)، وبعض حالات انقطاع الحيض^(٣)، أو لعلاج فترات الحيض الكثيفة^(٤)، وتعميم القول بالمنع يوقع المكلف في حيرة؛ لا سيما مع وجود الحاجة.

الثالث: أن من وسائل منع الحمل ما يلحق بالعزل، ويشمل كل وسيلة تمنع وصول الحيوانات المنوية إلى داخل الرحم لمنع تلقیح البويضة؛ إمّا

(١) انظر: الجهاز التناسلي المؤنث عيوبه وإصاباته: ٢٨١؛ موسوعة صحة العائلة: ٦٣١-٦٣٢.

(٢) انظر: دليل صحة الأسرة: ١٠٥٧.

(٣) انظر: الجامع في أمراض النساء: ١٩١/٢.

(٤) انظر: الجهاز التناسلي المؤنث عيوبه وإصاباته: ٢٩٤.

بتغطية العضو التناسلي للرجل، أو بتغطية عنق الرحم؛ ومنها: الواقي الذكري، والواقي الأنثوي، والحاجز المهبل؛ بل يترجح استعمال بعض هذه الوسائل على العزل في بعض الحالات.

ثالثاً: الترجيح :

من خلال عرض آراء الفقهاء في هذه المسألة يتبين تقارب الأقوال فيها؛ ذلك أن القول بمنع استخدام وسائل منع الحمل إلا في حالات الضرورة يتوافق - في الجملة - مع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء المعاصرين من إباحة استعمال وسائل منع الحمل المؤقتة بشروط حسبما يترتب على استعمال الوسيلة من محاذير شرعية؛ إلا أن جمهور الفقهاء توسعوا في الأسباب المبيحة لاستعمال هذه الوسائل، في حين اتجه المانعون إلى التضييق في استعمالها.

والراجح - والله أعلم - قول جمهور العلماء الذي يرى إباحة استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة بشروط؛ حيث إن القول بمنع استخدامها مطلقاً يوقع المكلف في الحرج والمشقة، والشرعية تأبى وقوع المكلف في الحرج، وكذلك التضييق في استعمالها، والاقتصار على حالات الضرورة الطبية، ولا شك أن الطرق الطبيعية أولى وأفضل، كالرضاعة الطبيعية التي تعد من الوسائل الطبيعية لتنظيم الحمل، مع ما فيها من فوائد كثيرة للمرأة ورضيعها.

ثم إن الشروط التي وضعها جمهور الفقهاء لجواز استعمال وسائل منع الحمل تقنن الحكم، بالإضافة إلى أن تقنين الحكم بتقييده ضوابط يمكن استخلاصها من خلال ما ذكره الفقهاء من شروط وأمثلة، وإجابات على

الفتاوى المتعلقة بهذه المسألة، وستتناول الدراسة في المطلب التالي بيان ضوابط جواز استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة.

• المطلب الثالث: ضوابط جواز استعمال وسائل منع الحمل الحديثة المؤقتة:

من خلال ما تقدم يمكن بيان ضوابط جواز استعمال وسائل منع الحمل وفقاً لما يلي:

الضابط الأول: ألا يترتب على استعمال وسيلة منع الحمل مخالفة لنصوص الشريعة وقواعدها؛ لأنَّ " للوسائل أحكام المقاصد؛ من الندب، والإيجاب، والتحريم، والكراهة، والإباحة"^(١)، فاستعمال وسائل منع الحمل قد يكون واجباً، وقد يكون حراماً، وقد يكون مباحاً، أو راجحاً أو مرجوحاً، حسب الغاية من منع الحمل، " والقاعدة الشرعية: أنَّ " وجوب الوسائل تبع لوجوب المقاصد"^(٢).

جاء في إعلام الموقعين: "لما كانت المقاصد لا يُتوصَّلُ إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها؛ كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها؛ فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقُرْبَاتِ في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غاياتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلّاهما مقصودٌ قصد الغايات، وهي مقصودةٌ قصدَ الوسائل " ^(٣).

ويستند على هذا الضابط حكم استعمال وسائل منع الحمل، ويعد شاملاً

(١) الفوائد في اختصار المقاصد: ٤٣/١. وانظر: قواعد الأحكام: ٧٤/١.

(٢) الفروق: ٣٠٢/١.

(٣) ١٣٥/٣.

تدرج فيه غالب الصور التي ذكر الفقهاء عدم جوازها؛ لمخالفتها لشروط الإباحة.

ومن صورته^(١): استعمال وسائل منع الحمل المؤقتة لتحديد النسل أو قطعه بالكلية؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، ومن مقاصد الشريعة الإسلامية: تكثير النسل وبقاؤه، ومنع الحمل الدائم واستعمال وسائله هادم لهذا المقصد العظيم، ومصادم له، فاستوجب أن يكون حراماً، والنهي عن تحديد النسل وقطعه بالكلية يتضمن النهي عن جميع طرقه ووسائله؛ وخاصة إذا صاحب ذلك خشية الفقر؛ لما في ذلك من سوء الظن بالله.

وعلى هذا تأثم المرأة باستعمالها لوسائل منع الحمل المؤقتة لمنع الحمل بصفة دائمة، ويجوز لها استعمالها لتنظيم النسل ما لم يترتب على ذلك محاذير شرعية أخرى؛ كاستعمال أحد الوسائل المحرمة لمنع الحمل؛ لأن الوسيلة إذا كانت محرمة لا يُغَيَّر حكمها حسن المقصد ومشروعيتها.

ومنها: وجوب استعمال وسائل منع الحمل العازلة التي تقي من انتقال الأمراض الجنسية حالة إصابة أحد الزوجين بمرض تناسلي معد؛ للوقاية من انتقاله للطرف السليم^(٢).

ومنها: وجوب منع الحمل إذا كان الحمل أو الولادة يمثل خطراً على حياة الأم أو على صحتها بشهادة الطبيب الثقة؛ لأن حفظ النفس عن الهلاك واجب، وهو من أعظم المصالح.

ومنها: منع الحمل لعلم الطبيب بأنّ الذرية ستولد ناقصة الخلقة، أو

(١) الصور المذكورة من الصور الشائعة في المجتمع والتي يكثر السؤال عنها.

(٢) انظر: أحكام الاتصال الجنسي باستخدام الوسائل الحديثة: ١٥٨.

مریضة بمرض غیر قابل للعلاج، راجح ولا دلیل علی وجوبه إلا فی بعض الصور؛ ومنها: وجوب منع الحمل حالة استعمال الزوج أو الزوجة لعلاج يؤثر علی الجنین إذا تم الحمل خلال فترة العلاج؛ لأن حفظ النفس والنسل واجب، ومنع الحمل وسيلة لحفظهما فی هذه الصورة، فبعض العلاجات یحتتم استعمالها ویظل تأثيرها فی الجسم أشهرًا، فإذا حصل الحمل تأثر الجنین إما بحصول تشوهات، أو أمراض، أو وفاته بعد مضي مدة من الحمل، أو بعد الولادة.

ومنها: عدم جواز استعمال وسائل منع الحمل فی أول الزّواج بدون علم الزوج خشية من فشل الزّواج؛ لأن من شروط الإباحة إذن الطرف الآخر؛ لأن لكل من الزوجین حقًا فی الولد، فلا يجوز للمرأة تعاطي ما یمنع الحمل دون إذن الزوج ورضاه، وقد نص الفقهاء علی ذلك عند العزل عن الزوجة، أو سدّ مجرى الحبل من المرأة^(١).

كما أن تعاطي ما یمنع الحمل دون إذن الزوج ورضاه من الأسباب المؤدية لسوء العشرة الزوجية؛ فتأخر حصول الحمل يؤدي - غالباً - إلى فتور العلاقة بین الزوجین، فإذا تبین للزوج مع ذلك استعمال الزوجة لما یمنع الحمل بدون علمه؛ ساءت العلاقة بینهما.

ثم إن الخوف من الفشل لا تكون مواجهته بهذه الوسيلة؛ بل باتباع هدی الشريعة بحسن اختیار الزوج صاحب الخلق والدين والنهي عن رده، وتمكين الخاطب من النظر إلى المخطوبة، وإعطاء المرأة حقها باختيار زوجها وفق

(١) انظر: حاشية رد المحتار علی الدر المختار: ١٧٥/٣-١٧٦؛ الذخيرة: ٤١٨/٤-

٤١٩؛ نهاية المحتاج: ٤٤٣/٨.

الضوابط الشرعية؛ ليتحقق نجاح الزواج وحصول الألفة والمودة بين الزوجين.

ومنها: تحريم استخدام وسائل منع الحمل لمنع الحمل والوقاية من الأمراض الجنسية أثناء الاتصال المحرم؛ لأنَّ "الرُّخص لا تتأط بالمعاصي" (١)(٢).

الضابط الثاني: التدافع بين المضار والمنافع الناشئة عن استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة، وذلك بالمقابلة بينهما، فحيث وقع التغليب فالحكم للغالب منهما تحليلاً وتحريماً، وإن استويا صار مجال النظر.

وينبغي على ذلك أنَّ حكم استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة يختلف باختلاف الأحوال، وليس الحكم واحداً بالنسبة لكل مستخدم، فما يصدق في حالة قد لا يصدق على أخرى؛ لاختلاف الضرر الناشئ عن استخدام وسيلة منع الحمل، وكذا المصلحة المترتبة على استخدامها؛ ولذا ينبغي الموازنة بين المصلحة الناشئة والضرر المترتب على استعمال المانع بمقياس الشريعة الإسلامية، فالشريعة تأبى وقوع المكلف في الحرج، فالحرج منفي، والضرر يزال (٣)، وكذا الأشد يدفع بالأخف (٤).

ويتخرج على هذا الضابط مسائل؛ منها: عدم جواز استعمال الرجل أو المرأة لوسائل منع الحمل التي يثبت طبيياً أنها تسبب الأذى والضرر بناء

(١) المنشور في القواعد: ١٦٧/٢.

(٢) انظر: أحكام الاتصال الجنسي باستخدام الوسائل الحديثة: ١٥٥.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر: ٨٣.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٨٧.

على قاعدة منع الضرر المستندة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢)، ويستثنى من ذلك ما إذا كانت المصلحة المترتبة على استعمال الوسيلة تفوق الضرر الناتج عنها، أو كان في استعمالها دفع لضرر أشد.

وكما هو معروف عند أهل الاختصاص أنَّ لكل وسيلة آثارًا سلبية؛ إلا أنَّ ظهور هذه الآثار وحدثها تختلف بين حالة وأخرى، وبناء على الموازنة بين مدى الحاجة لاستعمال هذه الوسائل، ومدى الضرر الناشئ عن استعمالها، والمصلحة المترتبة على استعمالها، يقرر الحكم للحالة.

الضابط الثالث: استعمال وسائل منع الحمل هو من باب التَّطَبُّب الذي يُرْفَع فِيهِ الْحَرَجُ عَنِ الْمَكْلُفِينَ؛ لَأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ مَنَعِ الْحَمْلِ قَدْ يَكُونُ تَحْسِينِيًّا فِي أَصْلِهِ حَاجِيًّا فِي مَالِهِ؛ كِمَحَافَظَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى جَمَالِ قَوَامِهَا وَعَدَمِ تَرْهَلِهِ الَّذِي تَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى إِعْفَافِهَا وَإِحْصَانِهَا بِالنِّكَاحِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ حَاجِي مُحَضٍّ؛ كَالْحَرَجِ مِنْ كَثْرَةِ الْوَلَدِ مَعَ الضَّعْفِ عَنِ الْقِيَامِ بِأُمُورِهِمْ، وَمِنْهَا مَا هُوَ ضَرُورِي؛ كَالْخَوْفِ عَلَى حَيَاةِ الْمَرْأَةِ مِنْ خَطَرِ الْوِلَادَةِ بِإِخْبَارِ الطَّبِّيبِ الْمُخْتَصِّ بِالثَّقَةِ.

ولذا ينبغي أن يراعى في استعمال وسائل منع الحمل قواعد التَّدَاوِي مِنْ حَيْثُ الْإِلْتِزَامُ بِعَدَمِ الْخُلُوةِ، وَأَحْكَامِ كَشْفِ الْعَوْرَاتِ وَغَيْرِهَا، إِلَّا لَضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ دَاعِيَةٍ .

(١) سورة النساء: آية ٢٩.

(٢) سورة البقرة: آية ١٩٥.

ويُتخرج على هذا الضابط مسائل:

أولاً: تحريم استعمال وسائل منع الحمل التي تستلزم كشف العورة، إلا إذا ترجحت المصلحة في استعمالها، وتُعذر استعمال غيرها من الموانع مما يوقع في الحرج الشَّدِيد.

ومن صور ذلك: القول بتحريم تركيب اللولب ما لم تكن هنالك ضرورة ملجئة أو حاجة شديدة؛ لأنَّ تركيبه يتطلب الاطلاع على العورة التي يحرم الاطلاع عليها إجمالاً ما لم تكن هنالك ضرورة أو حاجة في معناها أو تقاربها ولو كان من يقوم بعملية التركيب طبيبة؛ إذ لا يحق للمرأة أن تطلع من المرأة على هذا المكان في الظروف الطبيعية، هذا بالإضافة إلى ما يسببه - في الغالب - من اضطراب في الدَّورة الشهرية، مما يؤثر على كثير من الأحكام؛ من طهارة، وصلاة، وصوم، وطواف، ومس مصحف، ووطء^(١).

ومن الصُّور التي يتعين فيها استعمال اللولب: تركيبه للمصابات بالأنيميا المنجلية؛ لأنَّ المصابات بهذا المرض ينصحن بمنع الحمل نظراً لظروفهن الصحيَّة، ويتعذر عليهن استعمال وسائل منع الحمل الأخرى، ويبقى الحل الأمثل لهن استعمال اللولب.

ومنها: استعماله عند تعذر استعمال وسائل منع الحمل الأخرى؛ حيث تمنع بعض السيدات من استعمال حبوب منع الحمل لأسباب صحيَّة، كما يتعذر عليهن استعمال وسائل منع الحمل الأخرى، ويبقى الحل الأمثل لهن

(١) انظر: إسلام ويب، موسوعة الفتاوى، فتوى رقم (٤٢١٩)، تركيب اللولب وأحكام

الصلاة في حال اضطراب الدورة بسببه :

<http://www.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&lang=&Option=FatwaId&Id=4219>

استعمال اللولب؛ بل قد ينصح الطبيب بتركيب نوع معين من اللولب؛ كاستعمال اللولب الهرموني للسيدات المصابات بنزيف؛ حيث يساعد استعماله على علاج الكثير من هذه الحالات.

ولكن مما ينبغي مراعاته والتأكيد عليه اللجوء إلى الطَّبيبة المسلمة النّقة لتركيبه عند الحاجة، وعدم التَّهاون في ذلك كما هو الواقع.

فرع: الظَّاهر جواز تركيب اللولب في غير جال الإضطراب إذا كان يمكن للزوج تركيبه؛ لكونه من أهل الاختصاص، وكذلك إذا تمكنت المرأة من تركيبه لنفسها، وهو تصور بعيد في الوقت الحالي؛ إلا أنه قد يمكن ذلك في المستقبل القريب، ولم يسبب اضطراباً شديداً في الدَّورة بعد تركيبه؛ لأنَّه في هذه الصُّورة بمعنى العزل، وهو جائز برضى الطرفين على القول الرَّاجح.

أمَّا الدَّم الزَّائد على العادة فيحكم بأنَّه دم حيض ما لم يتجاوز أكثر مدة الحيض عند جمهور أهل العلم؛ وهي خمسة عشر يوماً^(١)؛ ذلك أنَّ استعمال وسائل منع الحمل غالباً ما يؤثر على عادة المرأة في الحيض بالزيادة أو النقصان، والغالب أنَّ تركيب اللولب يؤدي إلى زيادة مدة الحيض عند المرأة عما اعتادته.

فإن تغير الدَّم الزَّائد عن العادة تغيراً واضحاً عن حال دم الحيض في لونه ورائحته، وعلم أنَّ ذلك بسبب اللولب؛ فالظاهر أنَّه يكون دم استحاضة ولو لم يتجاوز خمسة عشر يوماً، والأولى في هذه الحالة الاحتياط؛ وذلك بأن

(١) وهذا مذهب المالكية، والتَّشافعية، والحنابلة. انظر: حاشية الدسوقي: ١/١٦٨؛ نهاية المحتاج: ١/٣٢٦؛ الإنصاف: ١/٣٥٨. وانظر دراسة مقارنة لاختلاف الفقهاء في أكثر مدة الحيض في: الحيض والنفاس رواية ودراية: ١/١٦٧-١٨١.

تتطهر المرأة وتصلّي، وتصوم، وتقضي الصَّوم الواجب، وتتجنب الوطء ما أمكن، وكذلك لو رأت المرأة الدَّم في غير وقت عادتِها.

فرع: الحكم بعد تركيب اللولب لا يخلو من إحدى حالتين:

الأولى: أن يكون قد ركب في وقت تدعو الضرورة فيه إلى تركيبه، فإن لم يغير من وضع الحيض شيئاً فالأمر باق على ما كان عليه قبل تركيبه، وإن غيره تردد الدَّم بين أن يكون دم حيض وأن يكون دم استحاضة وتفصيل ذلك: أن الأصل في كل ما يخرج من قبل المرأة من دم أن يكون دم حيض، فتأخذ حكم الحائض ما لم يتجاوز الدَّم أكثر مدة الحيض عند جمهور أهل العلم، وهي خمسة عشر يوماً، فإن جاوزها فهي مستحاضة ترد إلى عادتِها إن كانت لها عادة وتغتسل ولها أحكام الاستحاضة.

الحالة الثانية: أن يتم تركيب اللولب مع عدم الحاجة، وتقدم أن الظاهر منع الإقدام على التركيب في هذه الحالة؛ ولكن إذا أقدم عليه ولم يغير من وضع الدَّورة شيئاً؛ فالظاهر أن لها إيقاعه، فإن غير وضع الدَّورة فإنه يجب التخلص منه.

والفرق بين الحالتين: أن المرأة في الحالة الأولى قد اضطرت إلى تركيبه، فكان ما ترتب عليه خارجاً عن استطاعتها فلا تؤاخذ به؛ كما لم تؤاخذ بجريان الدَّم في فترة الاستحاضة، إذ لا قدرة لها على توقيفه، بخلاف الحالة الثانية فإنها قد ركبته وهي غير مضطرة إليه، فتؤاخذ بما ترتب على تركيبه، ولقدرتها على استعمال البديل الأنسب^(١).

ثانياً: القول بأن اللصقة المانعة للحمل إذا وضعتها المرأة وهي محتاجة

(١) انظر: إسلام ويب، موسوعة الفتاوى، فتوى رقم: (٤٢١٩) تركيب اللولب وأحكام

الصلاة في حال اضطراب الدورة بسببه :

<http://www.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&lang=&Option=FatwaId&Id=4219>

لها، فإذا كانت تمنع وصول الماء إلى البشرة، أو كانت ذات مَسَامٍ ينفذ من خلالها الماء؛ ولكن غسلها يلغي فاعليتها؛ فلها حكمُ الجبيرة^(١)، فيجوز المسح عليها إذا أمكن ذلك، ويجوز ترك المسح عليها إذا كان الماء يضر بها، ويمكن للمرأة أن تضع عليها حائلاً يحول بينها وبين الماء وتمسح عليه، ولا يشترط للمسح عليها مدة، كما لا يشترط لوضعها ابتداءً أن تكون على طهارة، ويجزئها ذلك في غسلها وطهارتها.

أما إذا كانت اللصقة ذات مَسَامٍ تنتشرب الماء ولا يؤثر ذلك على فاعليتها؛ فإنها إذا غُسِلَتْ وتشربت الماء كان ذلك غسلًا لِمَا تحتها، وهذا قول بعض المعاصرين؛ منهم: الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان^(٢)، والأستاذ الدكتور علي جمعة محمد^(٣)، وبه صدرت الفتوى عن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، بشرط أن لا يترتب على استعمالها ضرر، وأن يكون سبب تنظيم الحمل مشروعاً^(٤)، وكذلك فتوى

(١) الجبيرة: هي ما يشد على العضو بقصد العلاج، كالجبائر الجبسية التي تجبر بها الكسور، والضماد الذي يشد على الجرح لوقف النزيف، واللزقة التي تلتصق على الجلد لعلاجها، والعصابة التي تشد على الرأس، ونحوها. انظر: الموسوعة الطبية الفقهية: ٢٣١.

(٢) جاء ذلك في جواب فضيلته في برنامج "الجواب الكافي" على قناة المجد بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ، على سؤال: ما حكم وضع لصقة لمنع الحمل، وما إشكاليات هذا الموضوع؟ وانظر: موقع الفقه الإسلامي :

<http://www.islamfeqh.com/News/NewsItem.aspx?NewsItemID=4005>

(٣) انظر: موقع دار الإفتاء المصرية، الفتاوى، تاريخ الإجابة ٢٦/٢/٢٠٠٩م، رقم التسلسل ٥٧١ :

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=571&LangID=1>

(٤) الفتوى الصادرة عن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والأمانة العامة العامة لهيئة كبار العلماء برقم ٢٣٣٤٠، وأجاب الشيخ ابن باز بأن المرأة إذا وضعتها وهي محتاجة إليها تمسح عليها إذا أرادت الطهارة من الحدث الأصغر أو الأكبر.

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات مع تقييد جواز المسح على اللصقة باستعمالها حالة الضرورة بحيث يتعذر منع الحمل بغيرها من الوسائل، واحتاج الزوجان إلى المعاشرة، وكان في الحمل ضرر على الزوجة أو الولد الصغير^(١).

ومستند ذلك: أنه لا يشترط في الجبيرة التي يُشرع المسح عليها أن تكون في الأمر الضروري الذي يُخشى فيه الهلاك أو مقاربته؛ بل تكون أيضاً في الحاجيات التي يحصل بتركها العنت على المكلفين.

يقول الإمام القرافي - رحمه الله - (٢): "قال في الكتاب: يمسح على الدَّواء والمرارة على الظفر والقرطاس على الصدغ للضرورة، قال صاحب الطراز: ولا يشترط في ذلك أن يكون الغسل مُتلفاً؛ بل لمجرد الضرورة، أو خوف زيادة المرض، أو تأخير البرء" (٣).

ونص المالكية أيضاً على جواز المسح على الجبيرة في المرض الخفيف، وجواز المسح على العمامة إذا كانت زياً لأرباب المناصب وخيف من نزعها (٤).

(١) انظر: الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات، حكم اللصقة في الطهارة، فتوى رقم (٥٨٤٦):

<http://www.awqaf.ae/Fatwa.aspx?SectionID=9&RefID=5846>

(٢) شهاب الدين، أبو العباس، أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي المصري العلامة الحافظ. كان إماماً بارعاً في الفقه والأصول والعلوم العقلية وله معرفة بالتفسير. من مصنفاته: الذخيرة في الفقه، وكتاب القواعد الذي لم يسبق إلى مثله، وكتاب شرح التهذيب، وكتاب شرح محصول الإمام فخر الدين الرازي، توفي سنة ٦٨٤هـ. انظر: الديباج المذهب: ٦٢/١-٦٧.

(٣) الذخيرة: ٣١٩/١. وانظر: الشرح الكبير وحاشية الدسوقي: ١٦٣/١-١٦٤.

(٤) الشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه: ٧١/١-٧٢.

وفي رواية عن أبي حنيفة وقول للمالكية يجوز المسح على الخاتم مع عدم وصول الماء إلى ما تحته؛ قياسًا له على الخف الذي جاز المسح عليه لطول لبسه^(١).

كما نص الحنفية والمالكية على صحة طهارة مَنْ كان على نراعه شيء يسير من العجين أو الطين أو الطلاء أو المداد الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إذا كانت طبيعة أعمالهم تقتضي ملابس ذلك؛ بحيث يشق عليهم الاحتراز منه؛ لأنه إذا ضاق الأمر اتسع، والمشقة تجلب التيسير^(٢).

وفي مقابل القول بجواز المسح على اللصقة المانعة للحمل يرى فريق آخر من الفقهاء المعاصرين وجوب نزع اللصقة المانعة للحمل إذا كانت في مواضع الوضوء؛ حتى يصل الماء إلى العضو المراد غسله، وكذلك لو كانت في غير مواضع الوضوء عند الغسل من الحيض والجنابة.

ومستند قولهم: أن اللصقة المانعة للحمل لا ينطبق عليها حكم الجبيرة؛ لأن المسح على الجبيرة رخصة لحصول الضرر بالغسل المباشر للجرح الذي وضعت عليه، إضافة إلى حصول المشقة في نزعها دائمًا، وهذا لا ينطبق على اللصقة المذكورة، فغسل ما تحتها لا يترتب عليه ضرر، ولا يشق نزعها غالبًا، ويمكن الاستعاضة عنها كوسيلة لمنع الحمل بغيرها.

(١) انظر: المحيط البرهاني: ٧/١؛ الذخيرة: ٢٥٨/١.

(٢) الفتاوى الهندية: ٤/١؛ الذخيرة: ٢٧٢-٢٧٣.

وممن قال بهذا: الدكتور عبدالرحمن بن أحمد بن فايح الجرعي^(١)،
والدكتور سليمان بن فهد العودة^(٢).

والراجح أنَّ التَّرخُّص للمرأة بالمسح على اللصقة المستخدمة لمنع الحمل
أولى من المنع؛ لما يلي:

أولاً: إنَّ حاجة المرأة إلى الرُّخصة بالمسح على اللصقة المانعة للحمل
أشدَّ مما ذُكر من الصُّور التي استند إليها القائلون بالجواز، فلصقة منع الحمل
تظل على جسد المرأة أسبوعاً، مع الحاجة الزائدة فيها عن مسألة المسح على
الجبيرة في المرض الخفيف، والمسح على العمامة إذا كانت زياً لأرباب
المناصب وخيف من نزعها، ومسألة المسح على الخاتم مع عدم وصول الماء
إلى ما تحته.

ثانياً: إنَّ استعمال هذه الوسيلة من وسائل منع الحمل يحفظ المرأة من
كشف عورتها الذي قد يستلزمه استعمال بعض وسائل منع الحمل الأخرى،
ومسحها للطهارة على لصقة منع الحمل التي لا يصل الماء إلى ما تحتها
مقدِّم على كشف عورتها أمام الأجانب؛ لأنَّ ستر العورة واجب مقدم على

(١) انظر: جريدة عكاظ، الخميس ١٤٢٨/٧/٢٦هـ الموافق ٢٠٠٧/٨/٩م، العدد
٢٢٤٤، آفاق ثقافية، الدين والحياة، فتاوى :

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20070809/Con20070809131148.htm>

(٢) انظر: موقع د. سلمان بن فهد العودة، ردًّا على سؤال حول حكم لصقات منع
الحمل؟:

<http://islamtoday.net/salman/artshow-78-119043.htm>

وانظر: إسلام ويب، موسوعة الفتاوى، حكم المسح على اللصقة التي تمنع الحمل،
فتوى رقم (٧١٠١٥):

<http://www.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=71015>

كثير من الواجبات عند التعارض؛ كما أن مَضَرَّةَ كشف العورة أشدُّ من عدم غسل هذا الجزء اليسير من جسمها.

ثالثاً: إنَّ استعمال هذه الوسيلة لمنع الحمل يخلو من الأضرار التي تصيب المرأة بسبب استعمال وسائل منع الحمل الأخرى؛ بل قد يكون متعيناً في حق المرأة التي لا يتقبل جسمها غيرها من الوسائل، ورفع الضرر مقصد شرعي يُترَخَّصُ من أجله في الطَّهارة.

رابعاً: إنَّ استعمال هذه الوسيلة لمنع الحمل أيسر وأكثر أمناً للمرأة، وأقل كلفة عليها، ووجود هذه المواصفات في التطبب والعلاج هي من مكملاته التي تحقق مقصوده، "والإنُّ في الشيءِ إنَّ في مكملاتٍ مقصوده" (١).

الضَّابط الرَّابِع: وسائل منع الحمل منها ما هو محرم، ومنها ما هو مباح، بناء على آلية عمل الوسيلة.

ويُخرج على هذا الضَّابط: أنَّ كل وسيلة تمنع التَّقاء الحيوان المنوي بالبويضة قبل التَّلقيح يجوز استعمالها قياساً على إباحة العزل في قول جمهور الفقهاء، أمَّا الوسائل التي تعتدي على البويضة بعد تلقيحها وتعمل على إسقاطها؛ فهي محرمة على قول من يرى أنَّ الحياة تعتبر موجودة منذ لحظة التَّلقيح الأولى، ولا يجوز الاعتداء عليها بالقتل.

يقول أ. د حسن علي الشاذلي: "وسائل منع الحمل التي يترتب عليها منع

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ٢٠٠/٤.

وانظر: موقع دار الإفتاء المصرية، الفتاوى، تاريخ الإجابة ٢٦/٢/٢٠٠٩م، رقم

التسلسل ٥٧١ :

<http://www.dar-alifta.org/ViewFatwa.aspx?ID=571&I.angID=1>

النقاء الحيوان المنوي بالببيضة - سواء كانت في صورة العزل وهي الصورة المنصوص عليها، أو في صورة سد الرحم بما يمنع وصول المنى إلى الببيضة - كما صرح بعض الفقهاء، أو في أي صورة شبيهة بذلك، يرى جمهور الفقهاء صحة استخدامها إذا كان ذلك باتفاق الزوجين وكان الباعث عليه مشروعاً.

أمّا إذا كانت الوسيلة لمنع الحمل يبدأ عملها بعد النقاء الحيوان المنوي بالببيضة؛ فإنّ ذلك لا يجوز شرعاً^(١).

ويُخرج على هذا القول منع استخدام اللولب في ضوء ما تقدّم للتصور الطبي لكيفية منعه للحمل؛ لاسيما وقد رجح بعض الأطباء أنّ استعمال اللولب يعمل على خروج النطفة بعد التلقيح وقبل العلوق.

وفي مقابل هذا القول أفتى جماعة من العلماء بإباحة استخدام اللولب مطلقاً، وهو ما صدرت به فتوى المجلس الأوروبي للإفتاء في دورته العاشرة^(٢)، وأيد هذا القول بعض الأطباء؛ منهم: الدكتور أحمد محمد كنعان رئيس قسم الأمراض المعدية بإدارة الرعاية الصحية الأولية بالمنطقة الشرقية في السعودية^(٣).

والظاهر أنّه يباح استخدام اللولب لمنع الحمل عند تعذر استخدام غيره

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩/٥/١٩٨٨م، العدد الخامس، تنظيم النسل أو تحديده في الفقه الإسلامي: ١/١٣٥. وانظر: الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي: ١٥٠.

(٢) انظر: موقع المجلس الأوروبي للإفتاء، البيان الختامي للدورة العاشرة المنعقدة بدبلن في الفترة: ١٩-٢٦/١١/١٤٢٣هـ الموافق ٢٢-٢٦/١/٢٠٠٣م:

<http://e-cfr.net/ar/index.php?ArticleID=278>

(٣) انظر: فتاوى طبية فقهية متنوعة :

<http://www.dr-monahealth.com/vb/archive/index.php/t-885.html>

من الوسائل، ووجود الضرورة الشرعية، وإن علم أن استعماله يستتبع تلف النطفة بعد تلقيحها وقبل العلوق؛ لأنّ تعلق الأحكام بالنطفة لا يحصل قبل الاستقرار في الرحم، والاستقرار يحصل بالعلوق، وخلاف العلماء في جواز الإجهاض وعدمه هو فيما بعد الاستقرار في الرحم لا قبله^(١).

قال الإمام القرطبي - رحمه الله -^(٢): "النطفة ليست بشيء يقيناً، ولا يتعلق بها حكم إذا ألقيتها المرأة إذا لم تجتمع في الرحم، فهي كما لو كانت في صلب الرجل، فإذا طرحت علقته فقد تحققنا أنّ النطفة قد استقرت واجتمعت واستحالت إلى أول أحوال يتحقق به أنه ولد، وعلى هذا فيكون وضع العلقه فما فوقها من المضغة وضع حمل تبرأ به الرحم، ويتقضي به العدة"^(٣).

وعلى هذا فاستخدام النول غير ممنوع شرعاً من هذا الوجه، مع مراعاة ما تقدم ذكره من القول بعدم جواز استخدامه إلا بشروط؛ لما يترتب على استخدامه من محاذير شرعية، وأخرى صحية^(٤).

والخلاصة: أنّ استخدام وسائل منع الحمل المؤقتة لا يعارضها الدين ما دامت لا تتنافى مع آدابه، وما دام قد حكم الأطباء النقات بصلاحيتهما، وعدم حدوث ضرر من استعمالها.

(١) انظر: حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج: ١٨٢/٦.

(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الأندلسي القرطبي، الشيخ الإمام المفسر. جمع في تفسير القرآن كتاباً كبيراً سماه كتاب جامع أحكام القرآن وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعاً، وله شرح أسماء الله الحسنى، وكتاب التذكار في أفضل الأذكار، وله أرجوزة جمع فيها أسماء النبي ﷺ. توفي سنة ٦٧١ هـ. انظر: الديباج المذهب: ١ / ٣١٧-٣١٨.

(٣) ٨/١٢.

(٤) انظر من هذه الدراسة: ٥٠.

ومن الأمور التي ينبغي ألا تغيب عن المسلم: أنه وبالرغم من تعدد وسائل منع الحمل واستخدامها قديماً وحديثاً، وتطورها في العصر الراهن، فإن الحمل قد يحدث بمشيئة الله وقدرته مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (١)، وقوله ﷺ: «فَإِنَّهَا لَيَسْتَنَسِمَةُ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ» (٢).

فنحن مطالبون بمباشرة الأسباب التي شرعها الله لنجاحنا في الحياة، مع إيماننا المطلق بأن ما قدره الله وقضاه لا بد أن يكون، واستخدام وسائل منع الحمل إنما هو من مباشرة الأسباب، أمّا النتائج فالخالق - عز وجل - سبحانه يصرفها كيف يشاء ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْآخِرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٣).

والواجب على حملة الشرع من أهل العلم تمحيص مكتسبات العلم الحديث في ضوء التنزيل، والواجب على المسلم والمسلمة عدم الإقدام على أمر من هذه الأمور إلا بعد استفتاء علماء الشريعة المستضيئين بنورها. أمل أن أكون قد وفقت في بيان المراد، فإن أصبت فبتوفيق الله وفضله، وإن أخطأت فاستغفر الله ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله رب العالمين.

• الخاتمة •

بعد هذه الدراسة الموجزة لموضوع: "استعمال وسائل منع الحمل من منظور الشريعة الإسلامية"، أختتم بذكر أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، أمّا النتائج فهي:

(١) سورة يس: آية ٨٢.

(٢) سورة البقرة: آية ١٩٥.

(٣) سورة الأعراف: آية ٥٤.

١- لا خلاف بين العلماء في جواز منع الحمل إذا كان هناك ضرر يلحق بالأم، وفقاً لقول طبيب ثقة يمكن الاطمئنان إلى علمه ودينه، فمن المسائل المتفق عليها: إباحة تنظيم النسل إذا وجد موجب مع أمن الضرر، والالتزام بالضوابط التي ذكرها الفقهاء، واختلفوا في الأسباب الداعية لتنظيم النسل ما بين موسع ومضيق.

٢- الأمر الذي ترفضه الشريعة بوضوح هو الدعوة لمنع الحمل لتحديد النسل بسبب الخوف من الانفجار السكاني المصحوب بمحدودية مصادر العيش.

٣- لا يجوز باتفاق جمهور العلماء المعاصرين تبني الدولة الإسلامية سياسة عامة تمنع بموجبها الأفراد من إنجاب أكثر من عدد من الأطفال تحدده الحكومة، أو إكراه النساء بقوة القانون على منع الحمل عن طريق وسائل منع الحمل المؤقتة أو الدائمة، أو تعقيم الرجال. كما لا يجوز الدعوة إعلامياً لقطع النسل؛ لأن ذلك يتنافى مع مبدأ الحرية الذي قرره الإسلام للفرد في مجتمعه، ويتناقض مع الفطرة، ويتناقض مع الإسلام؛ لأنه دين الفطرة.

٤- وسائل منع الحمل المؤقتة يختلف حكم استعمالها تبعاً للغاية والمقصد من استعمالها، فاستعمال وسائل منع الحمل قد يكون واجباً، وقد يكون حراماً، وقد يكون مباحاً، أو راجحاً أو مرجوحاً، حسب الغاية من منع الحمل، فإن كان منع الحمل واجباً شرعياً لضرر على صحة المرأة أو حياتها؛ فيجب على المرأة حينئذ استعمال الوسيلة المناسبة لمنع الحمل؛ لحرمة الاضرار بالنفس، ويترجح القول بالجواز إذا كان الحمل أو الولادة حرجية لها لجهات زائدة على ما هو المتعارف، ويحرم استعمال

هذه الوسائل لمنع الحمل دائماً؛ لأنَّ هذا يتنافى مع مقصد الشريعة الإسلامية في تكثير النسل وبقائه، فاستوجب أن يكون حراماً.

٥- إنَّ استخدام وسائل منع الحمل الحديثة بغرض المنع المؤقت للحمل والمباعدة بين حمل وآخر جائز شرعاً، وهو أقرب لتحقيق اليسر الذي أراده الله بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(١)؛ إلا أنَّ الإباحة مقيدة بشروط وضوابط ينبغي مراعاتها.

٦- إنَّ تفضيل وسيلة لمنع الحمل على غيرها عند الحاجة لاستعمالها يرجع لأهل الاختصاص من الأطباء، والأولى شرعاً اللجوء إلى المشورة الطبية لاختيار الوسيلة المناسبة، فلكل حالة ما يناسبها، وقد حثنا ديننا على اختيار الأنفع الذي يحدده أهل الاختصاص.

٧- لا مانع شرعاً من استخدام أي من الزوجين وسيلة لتنظيم الأسرة وفقاً للضوابط الشرعية، ولا أولوية للرجل على المرأة أو العكس، والأولى اتفاق الزوجين فيما بينهما عند الرغبة في المباعدة بين حمل وآخر، واستخدام الوسيلة المناسبة من وسائل منع الحمل وفقاً للمشورة الطبية كما تقدم.

٨- الأعراض الجانبية المعتادة وغير الخطيرة لوسائل منع الحمل لا تمنع شرعاً من استخدامها ما دامت المصلحة المترتبة على استخدامها أعلى، وشأن هذه الوسائل شأن الأدوية التي لا تخلو أغلبها من أعراض جانبية محتملة، فإذا ثبت لأي منها أعراض ذات خطرٍ عالٍ على الصحة؛ حرم استخدامها.

(١) سورة البقرة : آية ١٨٥.

٩- الراجح أنَّ الترخّص للمرأة بالمسح على اللصقة المستخدمة لمنع الحمل أولى من المنع؛ لأن حاجة المرأة إلى الرخصة بالمسح على اللصقة المانعة للحمل أشد مما ذُكر من الصور التي استند إليها القائلون بالجواز. كما أنَّ استعمال هذه الوسيلة من وسائل منع الحمل يحفظ المرأة من كشف عورتها الذي قد يستلزمه استعمال بعض وسائل منع الحمل الأخرى، ومسحها للطهارة على لصقة منع الحمل التي لا يصل الماء إلى ما تحتها مقدّم على كشف عورتها أمام الأجانب، بالإضافة إلى أنَّ استعمال هذه الوسيلة لمنع الحمل أيسر وأكثر أماناً للمرأة، وأقل كلفة عليها، ووجود هذه المواصفات في التطبب والعلاج هي من مكملاته التي تحقّق مقصوده.

وأما التوصيات فهي:

١- وضع الحلول الجذرية للأسباب التي تلجئ الناس إلى الأخذ بسياسة تحديد النسل، وأول هذه الأسباب الضائقة الاقتصادية خاصة في بلاد العالم الإسلامي، فالحل لا بد أن يكون جذرياً بتصحيح أصل الخلل بالتوكّل على الله مع الأخذ بالأسباب، والتكافل الاجتماعي على مستوى الأمة.

٢- في ضوء ما تقدّم بيانه من الحكم الشرعي للتّعقيم فالواجب على الأطباء عدم التّساهل في إجراء عمليات التّعقيم عند عدم وجود الضّرورة الشرعية الدّاعية لذلك؛ بل يجب عليهم في مثل هذه الحالات بيان الحكم الشرعي للرجل أو المرأة الراغبين في إجراء التّعقيم، وتدعيمه بالنّاحية الطبية، وبيان مضاعفات هذه العملية.

ومن جانب آخر ينبغي على الجهات الرقابية تطبيق عقوبات صارمة على التجاوزات الطبية في هذا الجانب وعدم التجاوز كما هو الواقع، وما يحدث في بعض مناطق العالم الإسلامي من تعقيم للرجال والنساء على المستوى العام يخرج عن دائرة الإباحة؛ لعدم وجود الضرورة الشرعية الداعية لذلك، وإجراء التعقيم لأسباب لا تعتبر مبرراً للإباحة.

٣- من الأمور الأساسية التي يتوجب على وزارة الصحة والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة الاهتمام بها: تقديم خدمات الصحة الإنجابية، والتوعية لها، وبكوار مؤهلة، مع دعم مراكز رعاية الأمومة والطفولة؛ لتحقيق الأهداف المنشودة والمتمثلة في تأمين سلامة الأمهات، وتوفير الرعاية الأفضل للمواليد، وضمان الرضاغة الطبيعية للأمور بها شرعاً، والتقليل من خطر وفيات الأمهات والمواليد، ممّا يزيد من فرص البناء السليم لأفراد المجتمع المسلم. وممّا ينبغي أن تشمل برامجه هذه المراكز: التوعية والتعريف بوسائل منع الحمل من الجانب الطبي، والشرعي.

٤- ينبغي التنبيه من قبل المختصين على الأعراض الجانبية المحتملة لوسائل منع الحمل، وتبيين المخاطر وذكرها بورقة التعليمات المرفقة بالوسيلة عند شرائها، كما ينبغي التشديد من قبل الجهات الرقابية بوزارة الصحة بعدم صرفها بدون وصفة طبية.

• ثبت المصادر والمراجع:

• أولاً: المصادر المطبوعة:

- ١- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. تأليف: أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الكتب العلميّة، [التاريخ: بدون].
- ٢- أحكام الاتصال الجنسي باستخدام الوسائل الحديثة. تأليف: صالح بن سعد بن عبد الرحمن الحصان. تقديم: فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل العقيل، وفضيلة الشيخ الدكتور علي بن راشد ابن عبد الله الديبان. الطبعة الأولى. الرياض. [الناشر: بدون]. ١٤٢٧هـ.
- ٣- الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي. تأليف: الدكتور محمد خالد منصور. الطبعة الثانية. عمان - الأردن: دار النفائس. ١٤٣٠هـ/ ١٩٩٠م.
- ٤- إحياء علوم الدين. تأليف: العلامة محمد أبي حامد الغزالي. الطبعة الثانية. بيروت - دمشق: دار الخير، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- ٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة. تأليف: الإمام العلامة أبي الحسن عزّ الدين علي ابن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري الشيباني الشهير بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ. تحقيق: عادل أحمد الرفاعي. الطبعة: الأولى. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي. ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ٦- الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان. تأليف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، المتوفى سنة ٩٧٠هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٧- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٨- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل العسقلاني الشافعي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الطبعة الأولى. بيروت: دار الجيل. ١٤١٢ - ١٩٩٢.
- ٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات. [الطبعة: بدون]. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٠- أطفال تحت الطلب ومنع الحمل. تأليف الدكتور صبري القباني. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩٥م.
- ١١- إغلام الموقعين عن رب العالمين. تأليف: أبي عبد الله، شمس الدين محمد ابن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد. [الطبعة: بدون]. بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣.

- ١٢- أمراض النساء (تشریح الجهاز التناسلي وفیزیولوجیته). تألیف الدكتور: إبراهيم حقي أستاذ التوليد وأمراض النساء بجامعة دمشق سابقاً. [الطبعة: بدون]. دمشق: مطبعة الدوادي، ١٩٩٢م.
- ١٣- الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف. تألیف: علاء الدین، أبي الحسن، علي بن سليمان المرداوي، المتوفى سنة ٨٨٥هـ. صحَّحه وحقَّقه: محمد حامد الفقي. الطبعة الثانية. بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ١٤- بلغة السالك لأقرب المسالك. تألیف: الشيخ أحمد الصاوي. [الطبعة: بدون]. بيروت: دار الفكر. [التاريخ: بدون].
- ١٥- تحديد النسل. لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية. منشور ضمن أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى. الرياض: دار القاسم للنشر. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ١٦- تحديد النسل والإجهاض في الإسلام. تألیف: الدكتور محمد عبد القادر أبي فارس. الطبعة الأولى. عمان - الأردن: جهينة للنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ١٧- تحديد النسل وتنظيمه. تألیف: الشيخ مولاي مصطفى العلوي، منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.
- ١٨- تذكرة الحفاظ. تألیف: أبي عبد الله شمس الدین محمد الذهبي، الطبعة: الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية. [التاريخ: بدون].

- ١٩- تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل. تأليف: الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء للبغوي الشافعي، المتوفى سنة ٥١٦هـ. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٠- تقريب التهذيب، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. تحقيق: محمد عوامة. الطبعة: الأولى. سوريا: دار الرشيد، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٢١- تنظيم الأسرة وتنظيم النسل. تأليف: محمد أبو زهرة. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- ٢٢- تنظيم الحمل بالوسائل العلمية الحديثة. تأليف: الدكتور سبيرو فاخوري. الطبعة السادسة. بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
- ٢٣- تنظيم النسل وتحديده. تأليف: الشيخ عبد الله عبد الرحمن للبسام. منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.
- ٢٤- تنظيم النسل وتحديده. تأليف: د. علي أحمد السالوس. منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.
- ٢٥- تنظيم النسل وتحديده. تأليف: د. محمد علي البار. منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.

- ٢٦- تنظيم النسل ورأي الدين فيه. تأليف: د. محمد سيد طنطاوي، منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.
- ٢٧- الجامع لأحكام القرآن. لأبي عبد الله، محمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ. الطبعة الثانية. [مكان النشر: بدون]، [الناشر: بدون]، [التاريخ: بدون].
- ٢٨- الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي. تأليف: أبي عيسى، محمد ابن عيسى ابن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٩٧هـ. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. الطبعة الأولى. [مكان النشر: بدون]. دار الكتب العلمية، مكة المكرمة: دار الباز، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.
- ٢٩- الجهاز التناسلي الذكر عيوبه وإصاباته. تأليف: د. إبراهيم الأدهم. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، جدة: دار البشير. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٣٠- الجهاز التناسلي المؤنث عيوبه وإصاباته. تأليف: د. إبراهيم الأدهم. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، جدة: دار البشير. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- ٣١- حاشية البجيزمي على شرح منهج الطلاب، المسماءة: التجريد لنفع العبد تأليف: سليمان البجيزمي، المتوفى سنة ١٢٢١هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت: دار صادر، [التاريخ: بدون].
- ٣٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. تأليف: شمس الدين، محمد بن عرفة الدسوقي، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ. مطبوع مع الشرح الكبير

للدريير. [الطبعة: بدون]. [مكان النشر: بدون]. دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، [التاريخ: بدون].

٣٣- حاشية رد المحتار على الدر المختار. تأليف: محمد أمين بن عمر، المعروف بابن عابدين، المتوفى سنة ١٢٥٢هـ. الطبعة الثانية. بيروت- لبنان: دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٤- حاشية الشيخ أبي الضيأ نور الدين علي بن علي الشبرايملي، المتوفى سنة ١٠٨٧هـ. مطبوع مع نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. الطبعة الأخيرة. بيروت- لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٥- حركة تحديد النسل. تأليف: أبي الأعلى المودودي. [الطبعة: بدون]. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٦- حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء. تأليف: سيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، المتوفى سنة ٣٦٥هـ، وقيل غير ذلك. حققه وعلق عليه: الدكتور ياسين أحمد إبراهيم برادكة. الطبعة الأولى. المملكة الأردنية الهاشمية - عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، مكة المكرمة: دار الباز، ١٩٨٨م.

٣٧- حول تنظيم النسل وتحديده. تأليف: الدكتور حسان حتوت. منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.

- ٣٨- الحيض والنفاس رواية ودراسة (دراسة حديثة فقهية مقارنة) .
تأليف: أبي عمر دبيان بن محمد الديان. الطبعة الأولى. السعودية -
القصيم - بريدة: دار أصداء المجتمع، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- ٣٩- الْخَرَشِيُّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيل. تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الله
الْخَرَشِيُّ المتوفى سنة ١١٠١هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت- لبنان:
دار الفكر، [التاريخ: بدون]. مصورة عن الطبعة الثانية. مصر:
المطبعة الأميرية، ١٣١٧هـ.
- ٤٠- الثَّر الْمُخْتَارِ شَرْح تَوِيرِ الْأَبْصَار. تأليف: محمد بن علي بن محمد،
المعروف بعلاء الدين الْحَصَكْفِي، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ. مطبوع
مع حاشية ابن عابدين. الطبعة: الثانية. بيروت- لبنان: دار الفكر،
١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م
- ٤١- دليل صحة الأسرة. إصدار كلية طب هارفارد. الطبعة الأولى.
مكتبة جرير. ٢٠٠٢م.
- ٤٢- دليل صحة وعافية المرأة. المحرر الطبي العام: د. ليسلي هيكين.
الطبعة الأولى. جمهورية مصر العربية: دار الشروق، بيروت-
لبنان: الدار العربية للعلوم، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٤٣- الدِّيَابَجُ الْمُذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ. تأليف: الإمام القاضي
إبراهيم ابن نور الدين، المعروف بابن فَرْحُون المالكِي، المتوفى سنة
٧٧٩هـ. دراسة وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنان.
الطبعة الأولى. بيروت- لبنان: دار الكتب العلميّة،
١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٤٤- الذخيرة. تأليف: شهاب الدين أبي العباس، أحمد بن إدريس ابن عبد الرحمن الصنهاجي، المشهور بالقرافي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ. تحقيق: الدكتور / محمد حجي، والأستاذ محمد بوخيزة، والأستاذ سعيد أعراب. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.

٤٥- الروض المربع شرح زاد المستقنع. تأليف: منصور بن يونس البهوتي. [الطبعة: بدون]. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩٠هـ.

٤٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام. تأليف: محمد ابن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، المتوفى سنة ١١٨٢هـ. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الفكر. ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

٤٧- سنن أبي داود. تأليف: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، المتوفى سنة ٢٧٥هـ. إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس، وعادل السيد. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان: دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م - ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٤٨- سنن النسائي. تأليف: أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ. بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السدي. ضبطه وصححه ورقم كته وأبوابه وأحاديثه: الشيخ عبد الوارث محمد علي. الطبعة الأولى. بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

- ٤٩- سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر. تأليف: د. محمد علي البار. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: العصر الحديث. ١٤١٣هـ/١٩٩١م.
- ٥٠- شرح صحيح مسلم. تأليف: الإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تقديم وتقرير وتعريف: فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي. الطبعة الأولى. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٥١- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك. تأليف: أبي البركات أحمد ابن محمد بن أحمد الدردير، المتوفى سنة ١٢٠١هـ. مطبوع بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك. [الطبعة: بدون]. بيروت: دار الفكر. [التاريخ: بدون].
- ٥٢- الشرح الكبير على متن المقنع. تأليف: شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن أبي عمر محمد ابن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة ٦٨٢هـ مطبوع مع المغني. طبعة جديدة منقحة، مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٥٣- الشرح الكبير على مختصر خليل. تأليف: أبي البركات، أحمد بن محمد ابن أحمد الدردير، المتوفى سنة ١٢٠١هـ. مطبوع بهامش حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. [الطبعة: بدون]. [مكان النشر: بدون] دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، [التاريخ: بدون].

- ٥٤- صحة المرأة من جديد. تأليف: ليسلي سواسون، وكليز بنسون. ترجمة: د. عبد التواب حسن، ود. سمر العسلي. الطبعة العربية الأولى. الأردن - عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
- ٥٥- صحيح البخاري. تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ. مطبوع مع فتح الباري. حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الفكر، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- ٥٦- صحيح مسلم. تأليف: الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ. مطبوع مع شرح النووي. تقديم وتقرظ وتعريف: فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي. الطبعة الأولى. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٥٧- الطبيب أدبه وفقهه. تأليف: الدكتور زهير أحمد السباعي، والدكتور محمد علي البار. الطبعة الثانية. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، جدة: دار البشير، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٥٨- علم بيولوجيا الإنسان (التناسل؛ الوراثة؛ الشيخوخة؛ السرطان). تأليف: أ.د. وليد حميد يوسف، و أ.د. محمد حسن حمود، و د. حميد نايف البطانية. الطبعة العربية الأولى. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م.
- ٥٩- فتاوى مصطفى الزرقا المتوفى سنة ١٤٢٠هـ. اعتنى به: مجد الدين مكي. قدم لها الدكتور يوسف القرضاوي. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦٠- للفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة للنعمان. تأليف:
للشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، [الطبعة: بدون]. دار الفكر -
١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٦١- فتح الباري شرح صحيح البخاري. تأليف: أبي الفضل، شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي العسقلاني ثم المصري،
للشافعي، المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢ هـ. حقق
أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز. للطبعة
الأولى. بيروت - لبنان: دار الفكر، مكة المكرمة: للمكتبة التجارية،
١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٦٢- فتح العلي للمالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك. تأليف: أبي عبد
الله الشيخ محمد عيش، المتوفى سنة ١٢٩٩هـ. [الطبعة: بدون].
بيروت - لبنان: دار المعرفة. [للتاريخ: بدون].

٦٣- فتح القدير. تأليف: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن
عبد الحميد السيولسي السكندي، المعروف بابن الهمام الحنفي،
المتوفى سنة ٦٨١هـ. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار الفكر،
[للتاريخ: بدون].

٦٤- الفروق (المسمى أنوار البروق في أنواء الفروق). تأليف: شهاب
الدين أبي العباس أحمد بن إريس ابن عبد الرحمن الصنهاجي،
المشهور بالقرافي، المتوفى سنة ٦٨٤هـ. [الطبعة: بدون].
بيروت: عالم الكتب، [للتاريخ: بدون]

٦٥- الفوائد في اختصار المقاصد. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام،
المتوفى سنة ٦٦٠هـ. الطبعة الأولى. دمشق: دار الفكر المعاصر.
١٤١٦هـ.

- ٦٦- قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية. تأليف: أم كلثوم يحيى مصطفى الخطيب. الطبعة الثانية. المملكة العربية السعودية - جدة، الرياض، الدمام: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/١٩٨٣م.
- ٦٧- قواعد الأحكام في مصالح الأنام. تأليف: عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام، المتوفى سنة ٦٦٠هـ. تحقيق: د. نزيه حماد، د. عثمان جمعة ضميرية. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، جدة: دار البشير، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م
- ٦٨- القوانين الفقهية. تأليف: أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٤١هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار القلم، [التاريخ: بدون].
- ٦٩- لسان العرب. تأليف: أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، المتوفى سنة ٧١١هـ. الطبعة الأولى. بيروت: دار صادر. [التاريخ: بدون].
- ٧٠- مجلة الأحكام العدلية. مطبوع مع درر الحكام. تعريب: المحامي فهمي الحسيني. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- ٧١- المحطى بالآثار. تأليف: أبي محمد، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، المتوفى سنة ٤٥٦هـ. تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الفكر، مكة المكرمة: المكتبة التجارية. [التاريخ: بدون].
- ٧٢- المحيط البرهاني. تأليف: محمود بن أحمد بن الصدر الشهيد النجاري برهان الدين مازة، [الطبعة: بدون]. [بيانات النشر: بدون]. [التاريخ: بدون].

- ٧٣- مختصر اختلاف العلماء. تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحَاوِيّ، المتوفى سنة ٣٢١هـ. اختصار: أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرّازي، المتوفى سنة ٣٧٠هـ. دراسة وتحقيق: د. عبد الله نذير أحمد. الطبعة الثانية. بيروت - لبنان: دار البشائر، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- ٧٤- مسألة تحديد النسل. تأليف: الدكتور محمد القرى بن عيد. منشور بمجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة الخامسة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، العدد الخامس، الجزء الأول.
- ٧٥- مسألة تحديد النسل وقاية وعلاجاً. تأليف: الدكتور محمد سعيد البوطي. [الطبعة: بدون]. سورية - دمشق: دار الفارابي. ١٤٢٦هـ/٢٠٠٤م.
- ٧٦- المُستَدرك على الصّحّاحين. لأبي عبد الله الحاكم النّيسابُوريّ، المتوفى سنة ٤٠٥هـ. وبذيله التّخفيض للحافظ الذهبي. طبعة مزيدة بفهرس الأحاديث الشريفة بإشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار المعرفة، [التاريخ: بدون].
- ٧٧- المُسَنَدُ. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشَّيبَانِيّ، المتوفى سنة ٢٤١هـ. راجعه وضبطه وعلّق عليه وأعدّ فهرسه: صدقي محمد جميل عطار. الطبعة الثانية. دار الفكر، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ٧٨- المُصنَّباح المُنِير في غريب الشَّرَح الكبير. تأليف: أحمد بن محمد بن علي المُقَرِّي الفَيُّومي، المتوفى سنة ٧٧٠هـ. [الطبعة: بدون]. بيروت: لبنان: مكتبة لبنان، [التاريخ: بدون].

٧٩- المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة. تأليف: الإمام محمد بن عبد الله بن أبي بكر الصردفي الريمي، المتوفى سنة ٧٩٢هـ. تحقيق: سيد محمد مهني. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٨٠- معجزة الهرمون. تأليف: هارون يحيى. ترجمة: مصطفى السنيني. مراجعة: أورشان بيانلي. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٨١- المغني على مختصر الخرقى. تأليف: الإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، المتوفى سنة ٦٢٠هـ. طبعة جديدة منقحة، مرقمة المسائل والفصول طبقاً للمعجم الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٨٢- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك. تأليف: القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ. الطبعة الرابعة. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٣- المنثور في القواعد. لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٤هـ. حققه: د. تيسير فائق أحمد محمود. راجعه: د. عبد الستار أبو غدة. مصورة بالأوفست عن الطبعة الأولى. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٨٤- المذهب في فقه الإمام الشافعي. تأليف: الشيخ الإمام أبي إسحاق

إبراهيم ابن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ. حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. الطبعة الأولى. بيروت - لبنان: دار المعرفة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٨٥- الموافقات في أصول الشريعة. لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الأندلسي، الشهير بالشاطبي، المتوفى سنة ٧٩٠هـ. شرحه وخرّج أحاديثه: الشيخ عبد الله دراز. وضع تراجمه: الأستاذ محمد عبد الله دراز. خرّج آياته وفهرس موضوعاته: عبد السلام عبد الشافي محمد. [الطبعة: بدون] بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، [التاريخ: بدون].

٨٦- موسوعة صحة العائلة. بعناية مجموعة من الأطباء. أشرف عليها الدكتور Tomy Smith. مراجعة وتحديث هذه الطبعة: الدكتور جميل الحلبي. الطبعة الثالثة. بيروت - لبنان: دار العلم للملايين، ٢٠٠١م.

٨٧- الموسوعة الطبية الفقهية، تأليف: د. أحمد محمد كنعان. تقديم: د. محمد هيثم الخياط. الطبعة الأولى. دار النفائس، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٨٨- الموسوعة الطبية الموجزة، تأليف: الدكتور عصام الحمصي. [الطبعة: بدون]. دمشق - بيروت: دار الرشيد، بيروت - لبنان: مؤسسة الإيمان، [التاريخ: بدون].

٨٩- النهاية في غريب الحديث والأثر. تأليف: مجد الدين أبي السّعادات المبارك بن محمد الجزريّ بن الأثير، المتوفى سنة ٦٠٦هـ. تحقيق: طاهر أحمد الزّواوي، ومحمود محمد الطّناجي. [الطبعة: بدون]. بيروت - لبنان: دار الفكر، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، [التاريخ: بدون].

- ٩٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. تأليف: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد ابن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري، الشهير بالشافعي الصغير، المتوفى سنة ١٠٠٤هـ. الطبعة الأخيرة. بيروت- لبنان: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٩١- نوافك الجامع في أمراض النساء. ترجمة وإعداد أخصائيو التوليد وأمراض النساء: محمد مغربي، وفادي فحيلي، وغسان السقا، ومحمد نزار العطار، وبوران بسمار. قدم له الأستاذ الدكتور: صلاح شيخة. [الطبعة: بدون]. دمشق: دار الرازي للنشر والتوزيع، [التاريخ: بدون].
- ٩٢- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار. تأليف: محمد ابن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٥هـ. الطبعة الأخيرة. بيروت- لبنان: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، [التاريخ: بدون].
- ٩٣- الهداية شرح بداية المبتدي. لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة ٥٩٣هـ. مطبوع مع فتح القدير. الطبعة الثانية. بيروت- لبنان: دار الفكر، [التاريخ: بدون].

ثانياً: مواقع الانترنت.

- ٩٤- الإسلام اليوم، موقع د. سلمان العودة
<http://islamtoday.net/salman/aboutus.htm>
- ٩٥- إسلام ويب مركز الفتوى
<http://www.islamweb.net/fatwa>
- ٩٦- جريدة الشرق الأوسط
<http://www.aawsat.com>

- ٩٧- جريدة عكاظ
http://www.okaz.com.sa
- ٩٨- المجلس الأوروبي للإفتاء
http://www.e-cfr.org/ar
- ٩٩- دار الإفتاء المصرية - الفتاوى
http://www.dar-alifta.org/default.aspx
- ١٠٠- صحة
http://sehha.com
- ١٠١- مكتبة الصحة الإنجابية التابعة لمنظمة الصحة العالمية
http://apps.who.int/rhl/ar/
- ١٠٢- فتاوى الشيخ ابن باز
http://www.binbaz.org.sa
- ١٠٣- فتاوى طبية فقهية متنوعة
http://www.dr-
.htm885monahealth.com/vb/archive/index.php/t-
- ١٠٤- الفقه الإسلامي
http://www.islamfeqh.com
- ١٠٥- المبادرة الإلكترونية للصحة الإنجابية بالعربية
http://www.injabia.org
- ١٠٦- مجمع الفقه الإسلامي بالهند
http://ifa-india.org/arabic.php
- ١٠٧- الشيخ محمد الأمين
http://www.ibnamin.com
- ١٠٨- الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة الإمارات
http://www.awqaf.gov.ae